الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département :Sciences économique

العنوان

إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين

- دراسة حالة وكالتي LA SAA وLA CAAR بالمسيلة – (2014-2010)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وإدارة المخاطر

إعداد الطالبة:

- نورة بلجودي

إشراف الأستاذ:

-عمر بوعزيز

- لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
رابـــح بلعباس	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
عمـــر بوعزيز	أستاذ مساعد (أ)	مقررا
لميـــن عـــايد	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره ونثني عليه كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه

على إعانتي وتوفيقي لإنجاز هذا البحث المتواضع

وبعد حمد الله وشكره والصلاة والسلام على نبيه-صلى الله عليه وسلم-

وعملا بقول الرسول«من لا يشكر الناس لا يشكر الله»

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل

بوعزيز اعمرعلى تفضله بالإشراف على هذه المذكرة واهتمامه بهذا

الموضوع الذي لم يبخل عليا فيه بالنصائح والتوجيهات وعلى الثقة

التي منحني إياها والتي كانت المحفز القوي طوال البحث

كما أتقدم بجزيل الشكر لمن أمد لي يد العون والمساعدة لاتمام هذا البحث

بالنصائح والتوجيهات وليد ر(مكتبة الساعة)

فجزاه الله عني كل خير

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة

وأتقدم أيضا بعظيم الشكر إلى عمال وإطارات شركات التامين SAAوCAAR

على التسهيلات والمساعدات التي قدموها

لي أثناء التربص

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل المتواضع

نورة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال والجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين	
تمهيد	6
المبحث الأول: مفهوم التأمين ومقوماته.	7
المطلب الأول: نشأة وتعريف التأمين	7
1-نشأة التأمين	7
2- تعريف التأمين	8
3- أهمية التأمين	9
المطلب الثاني: أنواع التأمين	10
1- التقسيم تبعا للخطر المؤمن ضده.	10
2- التقسيم على أساس الإدارة العلمية للتأمين:	11
3- التقسيم تبعا للغرض من التأمين	12
4- التقسيم حسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن	13
المطلب الثالث: عناصر التأمين.	15
1-الخطر	15
2- القسط	15
3- أداء مبلغ التأمين	15
المبحث الثاني: مبادئ وخصائص عقد التأمين.	16
المطلب الأول: مفهوم عقد التأمين.	16
1-تعريف عقد التأمين	16
2- خصائص عقد التأمين	16
3- المبادئ القانونية لعقد التأمين	18
المطلب الثاني: أركان عقد التأمين.	21
1-الرضـــا	21
2- المحل	21
3- السبب	22
المطلب الثالث: إبرام عقد التأمين.	22
1-طلب التأمين	22
2- وثيقة التأمين	22
3- مذكرة التغطية	23

4-ملحق الوثيقة 24
5- فترة العقد والتجديد 24
6- إلغاء عقد التأمين 25
المبحث الثالث: ماهية شركات التأمين. 26
المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين 26
1-تعريف شركات التأمين 27
2- تصنيف شركات التأمين 27
3-خصائص شركات التأمين 28
4- أهداف شركات التأمين 29
المطلب الثاني: مصادر أموال شركات التأمين. 30
1-أموال حقوق المساهمين 30
2- أموال وحقوق حملة الوثائق 30
3- الأموال غير المرتبطة بنشاط التأمين 31
المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين. 31
1-وظيفة التسعير 31
2- وظيفة الاكتتاب 31
3- وظيفة تسوية المطالبات 32
4- وظيفة إعادة التأمين 32
5- وظيفة الاستثمار 32
6- وظيفة الإنتاج 33
خلاصة 34
الفصل الثاني: مدخل إلى إدارة المخاطر
تمهيد 36
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر 37
المطلب الأول: ماهية الخطر 37
1-تعريف الخطر 37
2- تقسيمات الخطر 38
3- أركان الخطر 44
المطلب الثاني: تعريف المخاطر 44
1-مفهوم المخاطرة 44
2-تصنيف المخاطر 45
المطلب الثالث: تقنيات التعامل مع المخاطر 49
1-تحاشي أو تفادي المخاطرة 49
2- تقليل المخاطر 49
3- تحويل المخاطرة 50
4- اقتسام المخاطرة 50

5- الاحتفاظ بالمخاطرة 51
المبحث الثاني: ماهية وإستراتيجية إدارة المخاطر 51
المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر 51
1-لمحة تاريخية حول إدارة المخاطر 51
2- مفهوم إدارة المخاطر 52
3- مراحل إدارة المخاطر 53
المطلب الثاني: قواعد وأدوات إدارة المخاطر 55
1-أدوات إدارة المخاطر 55
2- قواعد إدارة المخاطر 56
المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر 58
1-البقاء والاستمرارية 58
2- استقرار الأرباح (المكاسب) 58
3- تعظيم القيمة 59
4- تقليل القلق 59
المطلب الثالث:إستراتيجية إدارة المخاطر 59
1-تعريف إستراتيجية إدارة المخاطر 59
2-خطوات الأساسية لبناء إستراتيجية لإدارة المخاطر 59
المبحث الثالث: إدارة الأخطار في شركات التامين 60
المطلب الأول: تعريف الخطر في شركات التامين 61
المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأخطار في شركة التامين 61
المطلب الثالث: دور إدارة الأخطار لشركات التامين بالنسبة لعميل التامين 61
المطلب الرابع: دور إدارة الأخطار بشركات التامين بالنسبة لشركة التامين 63
خلاصة 64
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بوكالتي LA SAA وLA CAAR بالمسيلة
تمهيد 66
المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة 67
المطلب الأول:التعريف الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين وكالة LA CAAR بالمسيلة 67
1-نشأتها 67
2- الهيكل التنظيمي للوكالة 68
3- أنواع التأمينات حسب الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 69
4- أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ودورها الاقتصادي 71
المطلب الثاني: الشركة الوطنية للتأمين وكالة SAAبالمسيلة 73
1- تعريف بالوكالة 73
2- الهيكل التنظيمي للوكالة 74
3- أهداف الوكالة 75
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة 75

مفهوم و طرق التحليل العاملي 75
المبحث الثاني: التحليل بطريقة المركبات الأساسية 82
المطلب الأول: تحليل بطريقة المركبات الأساسية في الشركة الوطنية للتأمين وإعادة وكالة LA CAAR 82
1-التعريف بالمتغيرات الدراسة 82
2-تحليل نتائج تطبيق طريقة ACP 83
3_تحليل مصفوفة الارتباطات 84
المطلب الثاني:التحليل بطريقة المركبات الأساسية في الشركة الوطنية للتأمين وكالة SAA 92
1-التعريف بالمتغيرات الدراسة 92
2- تحليل نتائج تطبيق طريقة ACP: 93
خلاصة الفصل الثالث 104
خاتمة 106
قائمة المصادر والمراجع 109
الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تقسيمات الخطر.	43
02	وكالة 508 المسيلةLA CAAR الهيكل التنظيمي للوكالة	69
03	يوضح إسقاط النقط على محور	78
04	منحنى القيم الذاتية	88
05	منحى القيم الذاتية	91
06	سحابة النقاط	92
07	منحنى القيم الذاتية	98
08	منحنى القيم الذاتية	102

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المتوسطات والانحرافات المعيارية	83
02	تحليل مصفوفة الارتباطات	85
03	يمثل التباين الكلي المفسر	86
04	مصفوفة المكونات	87
05	التباين الكلي المفسر	89
06	مصفوفة المكونات	90
07	تبين المتوسطات والانحرافات	93
08	مصفوفة الارتباط	94
09	اختبار كفاية حجم العينة	95
10	مصفوفة كفاية حجم العينة للمتغيرات	96
11	التباين الكلي المفسر	96
12	مصفوفة المكونات	97
13	المتوسطات والانحرافات	98
14	مصفوفة الارتباط	99
15	اختبار كفاية حجم العينة	100
16	مصفوفة كفاية حجم العينة للمتغيرات	101
17	مصفوفة التباين الكلي	101
18	مصفوفة المكونات	102

تعددت أدوات وقواعد إدارة المخاطر بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، وفي مجال الخطر يستند الإنسان إلى التأمين باعتباره وسيلة للامان، فهو آلية تعمل على حماية الأصول والممتلكات للأشخاص و المؤسسات.

يعتبر التأمين من أهم وسائل مواجهة المخاطر لما له من مزايا عديدة، فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد و المنشآت من أخطار كثيرة هذا من ناحية كما أنه يؤدي إلى ازدهار وتدعيم الحياة الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها من ناحية أخرى .

وعليه فإن لشركات التأمين دور كبير في إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات والأشخاص عموما، ووسائل الإنتاج والعمال خصوصا، وبذلك ترفع هذه الشركات عبء إدارة المخاطر عن كاهل الوحدات الإنتاجية، تاركة للمسيرين عبء إدارة الأعمال وعليه على المؤسسة وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر من أجل حماية ووقاية موارد المؤسسة من كل خطر قد يهددها، وإن نجاح إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة سينعكس إيجابيا على أدائها ثم سينعكس إيجابيا على أداء الاقتصاد الوطني.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف تساهم إستراتيجية إدارة المخاطر في تحسين أداء شركات التأمين؟**

وللإجابة على الإشكالية نطرح تساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بإستراتيجية إدارة المخاطر؟
- إلى أي مدى يمكن أن تساهم شركة التأمين في إدارة المخاطر التي تقوم بتغطيتها؟
- هل تطبق شركات التأمين إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر التي تقوم بالتامين عليها؟
-ما هي طرق التحليل العاملي وما هي طريقة المركبات الأساسية؟

فرضيات البحث:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نحاول صياغة الفرضيات التالية:

- إستراتيجية إدارة المخاطر هي عبارة عن عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد منه من ناحية والتقليل من حجم خسائره المحتملة من ناحية أخرى وذلك من خلال الاكتشاف المبكر للأخطار.
- تقوم شركة التأمين بدور وحيد وهو تقديم الخدمات التأمينية لعملائها.
- بناء إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر من خلال وضع خطة تحدد فيها مجموعة من الطرق التي تستعمل لمعالجة كل خطر يهدد شركات التأمين

-تحليل المعطيات الإحصائية يساهم في تحسين إستراتيجية إدارة المخاطر؟

أسباب اختيار الموضوع:

لاختيار الموضوع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية وهي:

- أهمية الموضوع بالنسبة للباحث ومجال التخصص.
- أهمية قطاع التأمين على مستوى الاقتصاد الوطني .
- الزيادة في فهم هذا الموضوع والتعمق والتحكم فيه وضبط مفاهيمه.
- الحصول على قيمة علمية مضافة من خلال التعرف أكثر على موضوع التأمين وإدارة المخاطر وكذا التحكم في الأخطار من خلال تقنيات التأمين.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف بالتأمين كآلية للحماية من المخاطر التي يتعرض لها الفرد والمؤسسة.
- الكشف على دور وأهمية إدارة المخاطر بالنسبة المؤسسة .
- التعرف على الدور الفني والتقني لشركات التأمين في مجال إدارة المخاطر.

- تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى المساهمة في تطوير إستراتيجية واضحة لدى شركات التامين وذلك لتعزيز القدرة التنافسية لهذه الشركات التي تشهد الكثير من الأزمات والتغيرات التي تطرأ من يوم لأخر

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يناقش قضية تعد من أكبر القضايا التي تهم تطوير قضايا المؤسسات المالية والأفراد وتتمثل في الأخطار التي يتعرضون لها وكيفية إدارتها من خلال إتباع إستراتيجية تساهم في رفع مستويات قدرة التأمين التي تؤدي إلى تخفيض والتحكم في هذه المخاطر إضافة إلى زيادة الطلب على خدمات التامين والإقبال عليه.

منهجية الدراسة:

اتبعنا في تحليل الإشكالية لمطروحة واختبار الفرضيات المتبناة المنهج الوصفي والتحليلي بالنسبة للجانب النظري، حيث سنقوم بعرض مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر وإستراتيجية إدارة المخاطر وكذا عرض نظام التأمين كأداة للوقاية من المخاطر وتقليص حجم خسائرها. واستخدمنا هذين المنهجين حتى يتسنى لنا فهم الموضوع محل الدراسة واستنباط العناصر التي يمكن إسقاطها على الدراسة التطبيقية

أما الجانب التطبيقي فقمنا بانتهاج منهج دراسة حالة، وهذا من خلال جمع البيانات وتحليلها.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: شركة التـــأمين وSAA والشـــركة الوطنية للتـــأمين وإعـــادة التأمين LA CAAR.

الإطار الزماني: تمتد فترة الدراسة من 2010-2014.

الدراسات السابقة:

1- موساوي عمر، **بعنوان: محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينSAA** رسالة ماجستير غير **منشورة،** كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006. التي تناول فيها دراسة الإيراد المتحقق من المنتجات التأمينية، وموضوع الدراسة هوا لقيام بالنمذجة القياسية والتنبؤ بالإيراد التأميني والتي تلعب دورا أساسيا إلى جانب أدوات التحليل الاستراتيجي، في تحديد وضعية المنتجات التأمينية للشركة وبالتالي القيام بالتحليل واتخاذ القرارات المناسبة.

2- عبد الرشيد بن ديب وعبد القادر شلالي، ملتقي دولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، والمنظم يومي 25-26 نوفمبر 2008 بجامعة الشلف ،تناول الملتقى عدة مواضيع تخص الطرق و الأساليب والإجراءات المتبعة في إدارة الخطر بالمؤسسة الاقتصادية، كما ركزت أغلب مداخلاته على كيفية التعامل مع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية

هيكل الدراسة: من أجل التعمق في الموضوع وحوصلته اقتراحنا الخطة التالية متكونة ثلاث فصول حيث:

الفصل الأول: سنتناول فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالأسس النظرية للتأمين أنواعه والقواعد الفنية للتأمين، كذلك سنقوم فيه بتحديد عناصر التأمين والتي تعتبر أساس عقد التأمين والتطرق أيضا لعقد التأمين إضافة شركات التأمين ووظائفها والدور الذي تلعبه هذه الشركات.

الفصل الثاني: سنتناول في هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بالخطر والمخاطر وإدارة المخاطر، وإستراتيجية إدارة المخاطر وكذا طرق ووسائل إدارة المخاطر وتحديد أهم أدوات وقواعد إدارة المخاطر وكذا إدارة الأخطار في شركات التامين.

أما في الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى التعريف بميدان الدراسة وطريقة التحليل ومنهجية الدراسة الوصفية للمعطيات الإحصائية .

تمهيد:

يعتبر التامين وسيلة لتوزيع المخاطر المختلفة الناتجة عن أحداث مضرة بين مجموعة من الأفراد بدل من أن يتحمل عبئها فرد واحد عن طريق رصيد مشترك يساهم فيه كل الأفراد بدفع أقساط فورية .

وقد ازدادت أهمية التامين وأنواعه بكل المجالات بتزايد الأخطار مع مرور الوقت والتطور الحاصل بالمجتمعات ويفترض التامين وجود خطر معين يهدد مصلحة المؤمن له ويلتزم المؤمن بتغطيته بدفع مبلغ معين وذلك مقابل حصوله على أقساط

وهذا ما يستدعي ضرورة تدخل الدولة بفرض رقابتها لتنظيم هذه العملية والتي تتم من خلال إبرام عقد قانوني من المؤمن وطالب التامين وينشا هذا العقد مجموعة من الالتزامات المتعلقة بالعناصر الأساسية للتامين وقد تناولنا في هذا الفصل.

- المبحث الأول: مفهوم التامين ومقوماته.
- المبحث الثاني: مبادئ وخصائص عقد التامين.
- المبحث الثالث:ماهية شركات التأمين.

المبحث الأول: مفهوم التأمين ومقوماته.

منذ أن وجد الإنسان حاول البحث عن الحماية ضد الأخطار المحيطة به والمتزايدة مع تقدم الحياة المعاصرة، فحاول بالبدء حماية نفسه وأفراد عائلته والمقربين إليه، ومع مرور الوقت انتقل إلى حماية ممتلكاته (السكن، الحيوانات) فولد التأمين كوسيلة لإيجاد نوع من التعاون بين مجموعة من الأفراد ومساعدتهم على مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أي منهم، وبعدها عرف التأمين وتنوعت مجالات تطبيقه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التأمين.

1-نشأة التأمين:

نتاجا للسياسة المنتهجة إبان القرن 14 التي كان يقوم عليها الفكر الاقتصادي آنذاك وخاصة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، اهتدى الرجل الاقتصادي إلى ما يعرف بالقرض البحري من أجل ضمان سلعته، فكان يقترض صاحب السفينة أو التاجر مالا مسبقا من مالك رؤوس الأموال ويتعهد له بإرجاعها له زائد فوائد في حالة إذا لحقت السفينة بسلام أما إذا هلكت هذه الأخيرة فيتحفظ بمبلغ القرض، ومن هذا نلاحظ كأن مؤسسة التأمين هو مالك المال والمؤمن هو التاجر، فإذا أهلكت السلعة دفع رب المال التعويض وهو القرض، أما إذا وصلت بسلام يدفع التاجر قسط التأمين وهي الفائدة، أما فيما يخص تقنين التأمين فكان من طرف المشرع الفرنسي في القرن 17، ويرجع ذلك إلى السياسة التشجيعية للصناعة المنتهجة من طرف الدولة الفرنسية آنذاك، والتي يتطلب بالضرورة تأمين الأخطار التجارية الناتجة عن تصدير السلع المنتجة على البحار والمحيطات، وحذا حذوها كل من إنجلترا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا، كما أنشأت أول شركات التأمين في إنجلترا سنة 1720 في مجال التأمين البحري بعدما انتشرت عدة شركات في الدول الأوربية.

كما ظهر التأمين البري إثر الحادثة التي وقعت في لندن 13000 منزل وحوالي 100 كنيسة، وتطور نشاط التأمين بعد ذلك خصوصا مع بداية الثورة الصناعية وانتشار

الآلات في القرن 19، فظهر التأمين على المسؤولية والتأمين على الحوادث، والتأمين على الحياة، واكتملت الصور المختلفة للتأمين في القرن 20، ومع ظهور التكنولوجيا المختلفة فكان التأمين على النقل البري والجوي والتأمين على الأزواج والأولاد.

2- تعريف التأمين:

أ-تعريف التأمين لغة واصطلاحا:

-التأمين لغة:

مشتق من الأمن، ضد الخوف، أمن أمنا وأمانا وأمانة ومنه الأمانة بمعنى الوفاء، والإيمان بمعنى التصديق.[1]

-التأمين اصطلاحا:

نظام اجتماعي يهدف إلى تكوين احتياطي لمواجهة الخسائر غير المؤكدة التي يتعرض لها رأس المال عن طريق نقل عبء الخطر من شخص واحد إلى عدة أشخاص أو مجموعة من الأشخاص أي أنه نظام يصمم لتخفيض ظاهرة عدم التأكد للخسائر المالية عن طريق نقل عبء الخطر.[2]

ب- التعريف القانوني:

فقد عرف الأستاذ أحمد جاد عبد الرحمان التأمين بقوله: "التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة وقوع خطر معين، وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونون جميعهم معرضين لنفس الخطر، وذلك بمقتضى اتفاق سابق".[3]

---

[1] - حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 09.

[2] - باني مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 06.

[3] - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2006، ص 24.

ويعرف التأمين بأنه: "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو مرتب أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قيمة أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن".[1]

ج- التعريف الاقتصادي:

يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه: "أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة، المنزل، المستودع ...)، لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر".[2]

د- التعريف الفني:

التأمين لا يوجد إلا داخل منظمة علميا ويجب التأكد على هذا الجانب لأنه لا يقوم على أسس فنية، فتمثل في تنظيم التعاون بين المؤمن لهم وقانون الأعداد الكبيرة وحساب الاحتمالات والجمع بين الأخطار القابلة للتأمين وإجراء المقاصة بين الأخطار، بالإضافة إلى العلاقات التي تتولد بين المؤمن والمؤمن له عن طريق العقد المبرم بينهما.[3]

3- أهمية التأمين:

للتأمين دور أساسي حيث يقوم بعدة وظائف اجتماعية ونفسية واقتصادية منها:[4]

أ-من الناحية الاجتماعية:

حيث أن التأمين يقوم على مفهوم التعاون بين مجموعة من الأفراد أو الأشخاص بهدف ضمان خطر معين، فيقوم كل منهم بدفع قسط أو اشتراك لتغطية الخسائر التي

---

[1] - هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 10.

[2] - عز الدين صلاح، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أمة، عمان، الأردن، 2008، ص ص 14-15.

[3] - طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخذا القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 07.

[4] - بوعلام طفياني، التأمينات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 73.

يمكن أن يتعرض لها أي أحد منهم، وتبرز هذه الوظيفة للتأمين في تشريعات العمل، والتأمينات الاجتماعية وما يترتب على ذلك إنشاء مؤسسات للتعويض عن الأمراض والحوادث المهنية وغيرها.

ب- من الناحية النفسية:

تتمثل في توفير الأمان وإزالة الخوف من فكر المؤمن له من الأخطار التي قد تحدث له، وحتى يشعر بنوع من الطمأنينة على مستقبله ومستقبل نشاطاته يلجأ إلى تأمين تلك النشاطات، الأمر الذي يجعله يتحلى بروح المسؤولية ويتخلص بذلك من المخاوف التي قد تصادفه كإصابات العمل ويمكن أن تتجاوز فكرة التأمين المؤمن له وينتفع بها الغير وظهور المسؤولية بدون خطأ من جهة ثانية.

ج- من الناحية الاقتصادية:

يعد التأمين أحد أساليب الادخار الأساسية وذلك عن طريق تجميع رؤوس الأموال من الأقساط واشتراكات المؤمن لهم التي يعتبر رصيدهم هاما لتغطية نتائج المخاطر، وهذا الرصيد يوظف في عمليات استثمارية تجارية، وذلك لأن الأخطار لا تتحقق دائما حتى وإن وقعت فلا تكون في يوم واحد.

ويتوسع نطاق التأمين ليشمل المعاملات الدولية، حيث يعتبر عاملا مشجعا يسمح للمستثمرين الأجانب والموردين القيام بعمليات عابرة للحدود دون خوف مما يترتب عن ذلك من مخاطر تجارية وسياسية وطبيعية.

المطلب الثاني: أنواع التأمين.

ولدت أنواع كثيرة من التأمين بحيث يؤدي حصرها إلى قائمة طويلة يكون من الصعب استيعابها تماما، لذلك نشأ الرغبة في محاولة تقسيم هذه الأنواع وتوزيعها في فئات معينة، ويمكن إجراء التقسيم تبعا لأغراض مختلفة وبذلك نستطيع أن نميز بين أنواع مختلفة من التقسيم نلخصها في الآتي:[1]

[1]- عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ في التأمين، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2012، ص ص19 ،20.

1- التقسيم تبعا للخطر المؤمن ضده.

وبذلك نميز بين الأنواع الآتية للتأمين:

أ-تأمينات الأشخاص:

وتشمل أنواع التأمين ضد الأخطار التي تصيب الأشخاص مباشرة في حياتهم أو صحتهم أو أعضائهم، وبذلك يدخل في هذا التأمين على الحياة التأمين ضد المرض، التأمين ضد البطالة، التأمين ضد الشيخوخة، تأمينات نفقات الأزواج والولادة وما يشبهها من المناسبات الاجتماعية.

ب- التأمينات على الممتلكات:

وتشمل أنواع التأمين ضد الأخطار التي تصيب ممتلكات الشخص، وبذلك يدخل في هذا النوع التأمين البحري، التأمين ضد السرقة، التأمين على الماشية، التأمين ضد كسر الزجاج، تأمينات الممتلكات ضد الزلازل والبراكين والثورات والحروب وتأمينات المحاصيل الزراعية ضد تقلبات الطبيعة.

ج- تأمينات المسؤولية المدنية:

وتشمل أنواع التأمين ضد الأخطار التي تصيب شخص معين، ويكون مسؤولا عنها شخص آخر، وبذلك يدخل في هذا النوع تأمين المسؤولية المدنية للمالك قبل جيرانه عن الأضرار التي تصيبهم بسبب حريق شب في مبناه وامتد إلى ممتلكاتهم.

ومن أهمها:[1]

-تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السفن والطائرات.

- تأمين المسؤولية المدنية لأًصحاب الجراحات والعمارات.

- تأمين المسؤولية المدنية لأًصحاب المهن الحرة (المهندسين، الأطباء، الصيادلة، المحامون، المقاولون ...).

- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات.

[1] - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق ، ص 59.

- تأمين المسؤولية المدنية من إصابات العمل وأمراض المهنة.

2- التقسيم على أساس الإدارة العلمية للتأمين:

وبذلك نميز بين الأنواع الآتية:

أ-التأمين على الحياة (قسم الحياة):

ويشمل أنواع التأمينات المختلفة المتعلقة بحياة الإنسان مثل: دفع مبلغ معين عند وفاته أو دفع مبلغ معين عند بلوغه سنا معينة، أو ضمان معاش يدفع له مدى حياته بعد وصوله سن معينة أو ضمان معاش يدفع له خلال فترة معينة من حياته.

ب- القسم العام:

ويشتمل جميع التأمينات الأخرى عدة الحياة ويدخل فيه تبعا لذلك التأمين البحري والتأمين ضد الحوادث بمختلف أنواعها مثل تأمين الحوادث الشخصية والتأمين ضد السرقة وتأمين السيارات وتأمين المسؤولية المدنية نحو الغير، وتأمين إصابات العمل وأمراض المهنة، والتأمين ضد الاختلاس، والتأمين على الماشية والممتلكات الحية.[1]

3- التقسيم تبعا للغرض من التأمين.

وبذلك نستطيع أن نميز بين النوعين الآتيين:

أ-التأمينات الاختيارية:

ويشمل التأمينات التي يكون فيها التعاقد بمحض إرادة المؤمن له دون أي نوع من الإجبار أي رغبته في ذلك وهي العامل الرئيسي في العملية التأمينية، وقد تستعمل شركات التأمين أساليب الدعاية والإعلان عن مزايا التأمين للتعاقد مع من يرغب في ذلك دون إجبار ومن أمثلة ذلك التأمين على الحياة والتأمين ضد الحريق.[2]

[1] - عبد العزيز هيكل فهمي، مبادئ في التأمين، مرجع سابق، ص 187.

[2] - السيد المقصود بيان وآخرون، المحاسبة في البنوك وشركات التأمين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص217.

ب- التأمينات الإجبارية:

حيث لا يتوفر هنا عنصر الاختيار بل يكون أساس التعاقد هو الإجبار، حيث تلزم الأفراد وأصحاب العمل بالقيام بهذا النوع من التأمين بدافع المصلحة العامة ولحماية الطبقات ذات الدخل المحدود، وللقضاء على الطبقية في المجتمع، ومن أمثلة هذا النوع التأمينات الاجتماعية المتعلقة بالعجز أو المرض أو الشيخوخة والتأمين الإجباري للسيارات.[1]

4- التقسيم حسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن.

نميز في هذا التقسيم كل من التأمين التجارية والتعاوني الذاتي وصناديق الإعانات.

أ-التأمين التجاري:

ينشأ عندما يتفق عدد من الأشخاص ويتعرض كل واحد منهم لخطر معين، مع إمكانية تقدير الخسارة المالية التي يمكن أن تحل بهم عند وقوع الخطر، على أن يساهموا جميعا في تكوين رصيد لتعويض كل من تقع الخسارة وكذلك اتفاقهم المسبق على توزيع الأرباح التي تتحقق من جراء نشاطاتهم جميعها.

ب- التأمين التعاوني:

يقوم هذا النوع على الجمعيات التي تنشأ فقط لهذا الغرض أو لأغراض مختلفة يكون التأمين واحد منها، وإذا نظرنا لهذه الجمعيات كجمعيات تأمين نجدها تشبه إلى حد ما جمعيات التأمين التبادلي حيث يكون الغرض منها التعاون وليس الربح.

ج- صناديق التأمين الخاص "الإعانات":

يكون مجموعة من أفراد المجتمع جمعيات حيث تربطهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو صلة اجتماعية أخرى، بغرض أن تؤدي لأعضائها تعويضات مالية أو مرتبات دورية محدودة في حالات معينة كالزواج أو حلول إحدى المناسبات، التقاعد أو ضياع مورد

[1] - مختار محمود الهانسي وإبراهيم عبد النبي هودة، مبادئ الخطر والتأمين، مرجع سابق ، ص ص 65-66.

الرزق أو الحاجة إلى النفقات، تعليم أفراد أسرة العضو، ولا يجوز إنجاز صناديق الإعانات لغير الأغراض المذكورة إلا بقرار من وزير المالية.[1]

و - التأمين الحكومي:

تقوم الحكومة بدور المؤمن عندما تلاحظ أن شركات التأمين تغالي في الأقساط وتفرض شروط تعسفية على المؤمن له، أو عندما تمتنع قبول تأمينات تعتبرها الحكومة ضرورة اجتماعية مثل التأمين ضد أخطار الحروب.

فقيام الدولة بهذا الدور يعود أساسا إلى اتساع مفهومها ونطاق عملها، حيث لم تعد تقتصر على الوظائف التقليدية وإنما أصبحت كذلك تشمل تحقيق التكافل الاجتماعي بين المواطنين وضمان حياة كريمة لهم، ولهذا تقوم الحكومة في كثير من الدول بتنظيم التأمين الاجتماعي الذي هو في الواقع عبارة عن نظام يشمل التأمين ضد المرض والبطالة.

هـ- التأمين الذاتي:

يرى بعض رجال الأعمال أن ما يدفعونه من أُساط لشركات التأمين يفوق ما تدفعه من تعويضات عند تعرضهم لخطر معين، وفي نفس الوقت يعتقدون أنهم قادرين على تكوين احتياطي خاص يعوضون منه على أنفسهم الخسائر المالية التي تلحق بهم نتيجة وقوع هذا الخطر، ولهذا يخصصون من أرباحهم مبلغا سنويا يضعونه جانبا وبذلك يتكون لديهم بعد مدة مبلغ من المال يلجؤون إليه عند تعرضهم للخسارة نتيجة تحقيق خطر معين، وبذلك يتخلصون على الأقل من الإجراءات المختلفة التي يضطرون إليها لمطالبة شركات التأمين بدفع مبالغ التعويض في حالة وقوع خسارة معينة نتيجة خطر يكونوا قد أمنوا ضده لدى هذه الشركات.[2]

---

[1] - طبايبة سليمة، مرجع سابق ، ص ص 14-15.

[2] - عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ في التأمين، مرجع سابق، ص ص 22-26.

المطلب الثالث: عناصر التأمين.

1- الخطر: هو حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين.[1]

2- القسط: القسط هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن من مقابل تحمل هذا الأخير تبعة الخطر المؤمن عليه، ويسمى هذا القسط في شركات التأمين التجاري بالقسط الثابت، في حين يسمى في شركات التأمين التعاوني بالاشتراك، وقد يدفع هذا القسط مرة واحدة عند إبرام العقد ويسمى في هذه الحالة بالقسط الواحد، كما قد يتجزأ إلى دفعات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) وخاصة في حالة العقود القابلة للتجديد.[2]

3- أداء مبلغ التأمين: يتمثل أداء مبلغ التأمين في تنفيذ المؤمن لالتزامه بتغطية الخطر عند تحققه (الكارثة sinistre) وهذا الالتزام يقابل التزام المؤمن له بدفع القسط، وعادة ما يكون هذا الالتزام بدفع مبلغ نقدي للمؤمن له أو للمكتسب أو للمستفيد أو للغير.[3]

[1] - إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، ج1، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 57.

[2] - هدى بن محمد،مرجع سابق ، ص 16.

[3] - جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 50.

المبحث الثاني: مبادئ وخصائص عقد التأمين.

يطبق نظام التأمين واقعيا من خلال شركات التأمين التي تبرم عقودا بينها وبين طالبي التأمين، لذا عرف التأمين على اعتبار أنه نظام تعاقدي لما كان الجانب التقني للتأمين يمثل جوهر العملية التأمينية، فإن الجانب القانوني له يعمل على تنظيم العلاقة بين المستأمن بغرض حماية طرفي العلاقة في شكل عقد قانوني بنشوء التزامات وحقوق لكلا الطرفين.

المطلب الأول: مفهوم عقد التأمين.

1-تعريف عقد التأمين

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية عقد التأمين بأنه: "عبارة عن العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركات التأمين) بخطر تأميني هام من طرف آخر (حامل الوثيقة) بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عند تحقق حدث مستقبلي غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن منه)، والذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة".[1]

والتأمين هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا ماليا في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده، مقابل أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن.[2]

2- خصائص عقد التأمين: يتميز عقد التأمين بخصائص متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

أ-التأمين عقد رضائي: بمعنى أنه لا يتم إلا بتقابل كل من الإيجاب والقبول من طرفيه، حيث يقوم الشخص الذي له مصلحة في عملية التأمين بطلب التأمين من خطر معين لصالحه أو لشخص آخر مستفيد، هذا الخطر قد يهدده في شخصه أو في ممتلكاته أو في

[1] - برغوثي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية 1995-2009، دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات SAA، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2014، ص 38.

[2] - معزوز سامية، قرار إعادة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 33.

ثروته أو في مركزه المالي بصفة عامة هذا الطلب يجب أن يقابل بالموافقة من جانب الطرف الآخر ألا وهو المؤمن.[1]

ب- التأمين عقد معارضة: يعتبر عقد من عقود المعارضات حيث يأخذ من التعاقدين عوضا لما قدمه، فالمؤمن له يدفع القسط في مقابل تحمل المؤمن تبعية الخطر، ويحصل المؤمن له على مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه مقابل الأقساط التي يدفعها، ويظل التأمين من عقود المعارضة ولو لم يتحقق الخطر المؤمن منه، حيث تصبح الأقساط التي دفعها المؤمن له لتحمل المخاطر التي يكون المؤمن قد أخذها على عاتقه ومقابله لما يوفره من ضمانات وحماية للمؤمن له.[2]

ج- عقد التأمين ملزم للجانبين: إن عقد التأمين عقد ملزم للجانبين لأنه منذ إبرامه تنشأ التزامات متبادلة على عاتق طرفيه، حيث يلتزم المؤمن له بدفع الأقساط، بينما يلتزم المؤمن بتغطية الخطر عن طريق دفع مبلغ التأمين عند تحققه.[3]

د- عقد التأمين من عقود المدة (العقود المستمرة): عقد التأمين من عقود المدة فشركة التأمين تلتزم بتغطية الخطر المؤمن ضده طوال مدة التأمين الواردة بالعقد، والمتعاقد ملتزم بسداد الأقساط لنفس مدة التغطية وحتى في حالة سداده لقسط وحيد فإن هذا القسط مقابل مدة التغطية كلها.

ويترتب على هذه الخاصية أنه إذا توقف المتعاقد عن التزامه بسداد القسط، فإن العقد لا يفسخ بأثر رجعي، وإنما ينتهي بالنسبة للمستقبل ولا يستطيع أن يسترد ما سبق أن سدده من أقساط لأنها كانت مقابل خطر قامت شركة التأمين بتغطيته فعلا.[4]

---

[1] - عيد أحمد أبو بكر، وليس إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 123.

[2] - جديدي معراج ، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، مرجع سابق ، ص ص 35-36.

[3] - محمد حسين منصور، أحكام التأمين، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 108.

[4] - زينب ناجم، إكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012، ص 22.

هـ-عقد التأمين عقد احتمالي: إن صفة الاحتمال ميزة يتميز بها عقد التأمين وبدونها يبطل هذا العقد، حيث لا يكون في إمكان المتعاقدين معرفة مقدار ما سيؤديه كل منهما ومقدار ما سيأخذه من هذه العملية، بحكم أن هذا الأمر يتوقف على وقوع المخاطر المؤمن منها.[1]

و- عقد التأمين عقد إذعان: عقد الإذعان هو الذي يقتصر فيه أحد الطرفين على قبول ما يعوضه الطرف الآخر من شروط دون مناقشة بخلاف عقد المساومة الذي يكون فيه للطرفين حرية وضع مناقشة ما يضعه كل منها من شروط، وعقد التأمين هو عقد إذعان حيث تستقل فيه شركة التأمين بوضع شروط العقد ويقتصر المؤمن لهم على قبول هذه الشروط دون مناقشة، بحيث لا يكون لهم الحرية اللازمة لمناقشة الشروط المعدة سلفا من قبل شركة التأمين، ذلك أن المؤمن له إذا أراد إبرام عقد التأمين فعلا يكون أمامه سوى الاستسلام والإذعان لشروط الواردة بالعقد والتي أعدتها شركة التأمين من قبل.[2]

3- المبادئ القانونية لعقد التأمين:

مهما اختلفت أنواع عقود التأمين ومهما اختلفت صورها فهي جميعا تعتمد على المبادئ قانونية عامة يمكن تلخيصها في الآتي:

أ-مبدأ منتهى النية:

يقضي هذا المبدأ بإلزام طرفي العقد بأن يدلي كل منهما بجميع الحقائق والبيانات الجوهرية للعقد، وقد اهتم فقهاء القانون ببيان المقصود بالمعلومات الجوهرية اهتماما كبيرا، إذ يتوقف عليها وجود العقد ابتداء أو بطلانه أو قابليته للبطلان مستقبلا، والمقصود بالبيانات الجوهرية البيانات التي تتعلق بالأمور التي لو عرفها المؤمن أو المؤمن له عند

[1]- جديدي معراج، مرجع سابق، ص ص 34-35.

[2]- حدباوي أسماء، مرجع سابق، ص 19.

التعاقد لما أقدم على إبرام العقد أو أقبل على إبرامه لكن بشروط تكفل حماية حقوقه، والأصل في اشتراط هذا المبدأ هو حماية مصالح وحقوق الطرفين.[1]

ب- مبدأ المصلحة التأمينية:

يقصد بالمصلحة التأمينية توافر المنفعة المادية للمستفيد من التأمين في بقاء الشيء موضوع التأمين وعدم تحقق الخطر له، ذلك أن تحقق الخطر بالشيء موضوع التأمين يسبب خسارة مادية للمؤمن له أو للمستفيد وقد نص القانون المدني المصري في المادة 749 منه على الآتي: "يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين".

وإن توافر هذه المصلحة في المستأمن أو المستفيد فيه قضاء على التفكير في ارتكاب جرائم القتل أو الحرق عمدا، وتحديد المصلحة الحد الأقصى لقيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه.

ويشترط أصلا أن تكون هذه المصلحة مادية، أي يكون هناك موضوع مادي معرض للهلاك عند تحقق الخطر المطلوب التأمين منه وذلك إذا كان هذا الخطر قابلا للتأمين.[2]

ج- مبدأ التعويض:

لا يكون المؤمن ملزما إلا بتعويض المؤمن له عن قيمة الخسارة التي أصابته نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده مهما كان مبلغ التأمين، ومن الواضح أن هذا المبدأ يهدف إلى منع المؤمن له من أن يعمل على وقوع الخطر المؤمن ضده أو على الأقل يهمل في الاحتياط ضد وقوعه وبذلك يكون التأمين وسيلة للثراء غير المشروع، وبمعنى آخر يكون عقد التأمين بدون مبدأ التعويض مصدرا لإحداث أضرار للمجتمع ويكون بذلك مخالفا للمبادئ العامة للعقود.

---

[1] - نعمات محمد مختار، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 26.

[2] - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، مرجع سابق، ص 94.

وينطبق مبدأ التعويض على جميع أنواع التأمين فيما عدا تأمينات الأشخاص، حيث أن حياة الإنسان وقيمة أي عضو من أعضاء جسمه لا يمكن أن تقدر بالنقود، وبمعنى آخر يمكن تقدير قيمة الخسارة المادية التي تنتج عن وفاة الشخص المؤمن عليه في حالة التأمين على الحياة كما لا يمكن تقدير الخسارة المادية التي تنتج عن بتر ساقه مثلا في حالة التأمين ضد الحوادث الشخصية.

وحتى بالنسبة لأنواع التأمين التي ينطبق عليها مبدأ التعويض لا يكون المؤمن ملزما بدفع القيمة الكلية للخسارة إلا إذا كان التأمين كافيا أو فوق الكفاية، ويكون التأمين كافيا إذا كان المبلغ المؤمن به (مبلغ التأمين) مساويا لقيمة الشيء موضوع التأمين قبل وقوع الخسارة مباشرة.[1]

د- مبدأ المشاركة في التأمين:

ينص هذا المبدأ على أنه قام المؤمن له بالتأمين لدى أكثر من مؤمن فإن المؤمن له سيحصل على مبلغ التعويض مرة واحدة وتشترك جميع شركات التأمين في تعويض المؤمن له عند تحقق الخطر كل شركة حسب حصتها في مبلغ التأمين بشرط أن لا تزيد جملة المبالغ المدفوعة عن قيمة الضرر.[2]

هـ- مبدأ الحلول:

كما يسري هذا المبدأ أيضا على تأمينات الخسائر فقط، ولا يسري على التأمينات النقدية، لأنه نتيجة مباشرة لمبدأ التعويض، حيث يحول هذا المبدأ دون حصول المؤمن له على أكثر من تعويض كامل عن الخسارة التي لحقت به نتيجة الخطر المؤمن منه على نفس الشيء المؤمن عليه، حتى لا يصبح عقد التأمين مصدر الربح غير المشروع للمؤمن له.

---

[1]- عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ في التأمين، مرجع سابق، ص 40.

[2]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 141.

ويقتضي هذا المبدأ أن يحل المؤمن محل المؤمن له في جميع الحقوق والواجبات خصوصا في مطالبة الغير بالتعويض عن الخسارة التي لحقت به، على أن يكون خذا الإحلال في حدود قيمة التعويض التي قام بدفعها للمؤمن له فقط.

و - مبدأ السبب القريب:

ويسري أيضا هذا المبدأ على كافة وثائق التأمين دون استثناء ويقصد بهذا المبدأ أنه يشترط لقيام المؤمن بدفع التزاماته وهو التعويض أنت يكون بسبب الخطر المؤمن منه هو السبب القريب لا السبب البعيد لحدوث الخسارة على أن يلاحظ أن كلمة القريب هنا لا نقصد بها القريب في الزمن ولكن المقصود بها القريب في السبب.

والسبب القريب هو السبب الفعال في وقوع الخسارة أي السبب الذي يحرك الآخر، وتنتسب إليه وقوع الخسارة ولو أن السبب الآخر قد يتلو ويعمل بصفة مباشرة في إحداث الكارثة.[1]

المطلب الثاني: أركان عقد التأمين.

يشمل أركان عقد التأمين على كل من الرضا والمحل والسبب.

1- الرضـــا: يعد الرضا الركن الأساسي للعقد حيث يتم عادة بين المؤمن والمؤمن له سواء يكون التأمين لصالحه أو يستفيد منه شخص آخر، ويمكن للمؤمن أن ينيب عنه موظفون مؤهلون ذوي الاختصاص لإبرام العقود، حيث تخول لهم صلاحية التعاقد مع المؤمن لهم مباشرة، ولكي يكون الرضا صحيحا ينبغي أن يتوافر للأطراف أهلية التعاقد وأن تكون إرادتها خالية من جميع العيوب.[2]

2- المحل: الاحتمال هو المحل في عقد التأمين وفي غيره من العقود الاحتمالية، والاحتمال أو المحل في عقد التأمين هو الخطر، أما القسط فهو محل التزام المؤمن له ومبلغ التأمين هو محل التزام المؤمن، ومن ثم يجب أن يتوفر الاحتمال وإلا انتفى المحل

[1] - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، مرجع سابق، ص ص 99-107.

[2] - طبايبية سليمة، مرجع سابق، ص 25.

وبطل العقد، أي يجب أن يكون الخطر غير محقق الوقوع أو محققا وقوعه في وقت غير معلوم فيتوافر الاحتمال.

3- السبب:

إن السبب بشكل عام قد يكون حول الغرض المباشر الذي يدفع بالمتعاقد إلى إبرام العقد، وهذا ما يسمى في بعض النظريات بالسبب القصدي، وقد يكون السبب هو الباعث على التعاقد.

ويرى غالبية الفقهاء المهتمين بمجال التأمين وأن السبب في عقد التأمين هو المصلحة، أي المصلحة المراد التأمين عليها من وقوع الخطر.[1]

المطلب الثالث: إبرام عقد التأمين.

يتطلب إبرام عقد التأمين مجموعة من الخطوات والوثائق التالية:

1-طلب التأمين:

عندما يرغب شخص ما في الحصول على التأمين ضد خطر من الأخطار يتقدم إلى شركة التأمين مباشرة أو الوسيط الممثل لها ويتحصل على طلب التأمين في شكل استمارة تقدم من المؤمن وتحتوي على البيانات اللازمة والخاصة بطالب التأمين، والهدف منها هو تعرف المؤمن على طبيعة العملية المعروضة عليه وكذا العناصر المتعلقة بها، بعدها يقوم طالب التأمين بالتوقيع على الطلب ويسعى المؤمن بعدها إلى التحقق من البيانات المقدمة من أجل إصدار موافقته أم لا.[2]

2- وثيقة التأمين:

ويتم التأمين عن طريق إصدار المؤمن (شركة التأمين) لوثيقة أو بوليصة التأمين، أي أنها وسيلة لإثبات العقد وتنظيم هذا الاتفاق الذي يتم بين المؤمن له وبين المؤمن، وهي عبارة عن نمذوج كتابي مكون من ثلاث أجزاء وهي:

---

[1]- بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار، مرجع سابق، ص 25.

[2]- معزوز سامية، مرجع سابق، ص 44.

-المقدمة.

- الشروط العامة والخاصة.

- بيانات وصياغة الوثيقة.

ويختلف مضمون هذه الأجزاء من فرع تأمين لآخر، وقد جرى العرف على استخدام نموذج محدد لكل فرع من فروق التأمين المختلفة، وتتخذ هذه الوثيقة صورا متعددة تختلف باختلاف الغرض منها ومن أهم هذه الصور:

أ-وثيقة التأمين الفردية: وتصدر لتغطية شخص أو شيء موضوع تأمين محدد، من خطر تأميني مفرد محدد، لصالح مستفيد محدد أيضا.[1]

ب- وثيقة التأمين المركبة: ويطلق عليها أحيانا وثيقة التأمين الشاملة أو وثيقة تأمين جميع الأخطار، وتختلف عن وثيقة التأمين الفردية بالنسبة للخطر الذي تغطيه حيث تصدر لتغطية عدة أخطار غير متشابهة بدلا من خطر واحد، كما في الوثيقة الفردية، وذلك بالنسبة لشخص أو لشيء موضوع التأمين مفرد وأيضا بالنسبة لمستفيد محدد.

ج- وثيقة التأمين الجماعية: وهذه تختلف عن الوثيقة الفردية فيما يختص بالنسبة للشيء موضوع التأمين، ففي هذا النوع من الوثائق فهو متعدد ولكن متشابه، وأيضا بالنسبة للمستفيد حيث تصدر لصالح مستفيدين متعددين.[2]

3- مذكرة التغطية:

قد يتطلب نظام التسيير بشركة التأمين فترة من الوقت حتى يكون عقد التأمين جاهزا ولتفادي سلبيات الانتظار يتم إصدار وثيقة مؤقتة تدعى بمذكرة التغطية باتفاق بين الطرفين، وتعد الوثيقة دليل إثبات مؤقت للعقد النهائي إلى حين تحرير الوثيقة النهائية، فهي تضمن الخطر لمدة محددة ومقابل قسط معين بانتظار قبول أو رفض المؤمن، إذا لم يرد المؤمن إجابته بقبول الخطر فهو يتكفل بتغطية بصفة مؤقتة خلال فترة محددة بالوثيقة

[1] - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، مرجع سابق، ص ص 66-67.

[2] - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، المرجع نفسه، ص ص 67-68.

وعليه تعتبر وثيقة مستقلة عن عقد التأمين وإذا انتهت مدة مذكرة التغطية ولم يتلقى المؤمن له إجابة بالقبول ووقع الخطر المرتقب فالمؤمن لا يتدخل بضمانه وعادة تصدر مذكرة التغطية بالحالات التي يكون فيها طالب التأمين متسرعا في الحصول على تغطية تأمينية مثل تأمينات السيارات.[1]

4-ملحق الوثيقة:

كل التعديلات الحاصلة بعد التأمين توضع في شروط بملحق يحمل توقيع الطرفين، فإذا أراد أطراف عقد التأمين إجراء تغييرات فليس من الضروري إصدار وثيقة جديدة بل إصدار ملحق.

وقد تتعلق هذه التعديلات بزيادة مبلغ التأمين، القسط، إضافة خطر جديد أو تفاقمه، مدة التأمين ... الخ.

ويصبح الملحق جزء من الوثيقة الأصلية ويسري عليه ما يسري عليها من أحكام موضوعية وشكلية.

5- فترة العقد والتجديد:

أ-فترة العقد: عادة ما تترك لأطراف عقد التأمين الحرية في تحديد فترة سريان العقد، وهي غالبا ما تحدد بسنة، لكن قد تصل إلى فترة عشر سنوات وذلك في حال إبرام عقد التأمين على الحياة.

ب- التجديد الضمني: عند إبرام عقد التأمين لمدة محددة يشترط غالبا تجديده ضمنيا عند انتهائه، وهذا التجديد يفيد كل من الطرفين حيث يتمكن المؤمن من المحافظة على زبائنه والمؤمن له يستفيد من فرصة تغطية جديدة لأنه عادة ما لا يعرف صيغة العقد المبرم معرفة تامة، وقد يتعرض إلى فقدان حقه بالضمان دون علمه، وينبغي توفر بعض الشروط الضرورية من أجل سريان التجديد الضمني لعقد التأمين وهي:

-وجود عقد تأمين بمدة محددة، فعدم تحديد المدة لا يسمح بتجديد العقد.

[1] - معزوز سامية، مرجع سابق، ص 45.

- وصول العقد الى نهاية الفترة المحددة له أي نهاية الطبيعة.

- وجود بند خاص بعقد التأمين يظهر الاتفاق بين الطرفين على التجديد.

6- إلغاء عقد التأمين:

أ-إلغاء مع نهاية المدة: الأصل أن ينتهي عقد التأمين وذلك بانتهاء المدة المحددة له، وعدم تدخل أحد الطرفين في العقد لتطبيق التجديد الضمني له.

ب- إلغاء قبل نهاية المدة: يمكن أن ينتهي عقد التأمين قبل وصول المدة المحددة له، وذلك لأسباب متعددة ترجع إلى المؤمن أو المؤمن له.

ج- من قبل المؤمن: قد يرغب المؤمن في إنهاء عقد التأمين وذلك للأسباب التالية:

-عدم العدالة في التصريح بالحادث أو بتفاقم الخطر.

- في حالة الإعلان عن تفاقم الخطر ورفض المؤمن له الزيادة بقيمة الأقساط.

- عدم دفع الأقساط المطلوبة.

د- من قبل المؤمن له: عادة ما يتم طلب الإلغاء لعقد التأمين من قبل المؤمن للأسباب التالية:

-قيام المؤمن بتعديل في قيمة الأقساط المطلوبة.

- إقبال المؤمن على إلغاء عقد تأمين يعود لزبون آخر.

- تلاشي الأسباب الخطيرة المسببة لوقوع الحادث ورفض المؤمن تخفيض قيمة الأقساط المطلوبة.

- إفلاس المؤمن.[1]

[1] - معزوز سامية، المرجع نفسه، ص ص 46-48.

المبحث الثالث: ماهية شركات التأمين.

تعد شركات التأمين والتي تمثل جانب العرض في قطاع التأمين إحدى أهم المؤسسات المالية التي كان ظهورها أمرا حتميا لتقوم بمهمة ترويج فكرة التأمين لاعبة في ذلك دور المنظم لضمان الاستقرار وبعث روح الطمأنينة ووسيطا بين المؤمن لهم ومختلف المؤسسات الاقتصادية، بحيث تقوم بتمويلها من خلال الإقراض أو المساهمة في رأس المال أو تقوم بإنشاء مشروعات ملكا لها وهذا بغرض تنويع العوائد.

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

1-تعريف شركات التأمين:

هي نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائد.[1]

شركات التأمين هي منشآت مالية تقوم بأعمال التأمين ضد المخاطر للغير في أشكال مختلفة.[2]

كما عرفها البعض بأنها هيئات تتكون من مؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وتنويع هيئات التأمين حسب الشروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى.[3]

ويعرفها الكثير من الكتاب في مجال التأمين على أنها شركات خدمية تقدم خدمات تأمينية، وذلك بتجميع عدد كبيير من الأفراد الذين يحتمل أن تعرضوا لخطر معين،

---

[1]-منير إبراهيم هنيدي،إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشآت المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 379

[2]-مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين،دار الأمل للنشر والتوزيع،الأردن،2006، ص284

[3]- مختار الهانست، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 79.

اعتمادا على التقديرات الدقيقة لقيم التعويضات المرتقب دفعها للمؤمن لهم، ويقيم التوظيفات الاستثمارية والمالية قصد تغطية المطالبات المرتقب مواجهتها.[1]

2- تصنيف شركات التأمين:

هناك عدة أنواع لشركات التأمين نذكر منها:

أ-التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية:

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها إلى شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام، صناديق الضمان الاجتماعي، ثم الشركات الشاملة.

-**شركات التأمين على الحياة**: تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أ دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقسام التأمين وإعادة ضخها إلى أسواق رأس المال.[2]

-**شركات التأمين العام**: تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

-**صناديق الضمان الاجتماعي**: تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

---

[1]- عبد القادر عصماني، إدارة المخاطر في شركات التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006، ص ص 77-78.

[2]- رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 168.

الشركات الشاملة: تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة وتكون عير متخصصة في نوع معين.[1]

ب- التصنيف وفق الشكل القانوني للشركة:

تصنف شركات التأمين وفق هذا الشكل إلى:

-**شركات المساهمة**: في شركات المساهمة أو شركات الأسهم تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس إدارة يتولى تسيير الشركة ووضع الخطط التأمينية والاستثمارية والإشراف عليها.

- **شركات الصناديق**: هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار، فهي لا تصدر أسهما إذ تحمل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها بها تأثير كبير فهو يغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.[2]

3-خصائص شركات التأمين: تتميز شركات التأمين بعدة خصائص أهمها:

أ-القدرة على توفير الموارد المالية:

تأتي هذه الميزة من حقيقة الفترة التي تمر بين تجميع أقساط التأمين إلى تاريخ استحقاق مبلغ التأمين خلال هذه الفترة باستثمار حصيلة الأقساط بشراء أوراق مالية (أسهم) تصدرها منشآت الأعمال والحكومات لغرض أنشطتها، ضف إلى ذلك القروض التي تقدمها الشركة للأفراد بغرض شراء العقارات مقابل الرهن لتلك العقارات لصالح الشركة والقروض التي تقدمها شركات التأمين على الحياة للمؤمن له.

ب- تنمية وتشجع الادخار:

إن للتأمين بصورة خاصة التأمين على الحياة وظيفتين أساسيتين، وظيفة تأمينية وأخرى ادخارية، تقوم بدور مماثل للدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك

[1]- طبابيية سليمة، مرجع سابق، ص 33.

[2]- حنفي عبد الغفار، سمية قرياقص، أسواق المار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 127.

التجارية، والأقساط المتجمعة لديها تمثل مدخرات يتم استثمارها ليتحقق لها في النهاية حصيلة تعادل مبلغ التأمين.

ج- تقديم خدمات مستقبلية:

حيث لا يتولد الشعور بالحاجة إليها إلا عند تحقيق مسبباتها وهذه الخاصية من أهم خصائص شركات التأمين، ذلك أنها تؤثر تأثيرا كبيرا على مختلف جوانب الشركة سواء من ناحية تسويق هذه الخدمة أو من ناحية تسعيرها أو قياس كفاءة الأداء الخاصة بشركة التأمين.

د- الاعتماد على الخبرة المتميزة:

تعتمد شركات التأمين على خبراء وفنيين ومتميزين في معاينة الأخطار وتحديد الأسعار المناسبة لكل خطر، كما يعتمد على خبراء في الإشهار والتسويق والتوزيع والإقناع وتنمية العلاقات الشخصية.[1]

4- أهداف شركات التأمين:

تتنوع أهداف شركات التأمين حسب أشكالها وتنوع ميادين نشاطها والفئات التي تستهدفها، حيث لا تهتم شركات التأمين الخاصة على سبيل المثال شيء يضاهي اهتمامها بتعظيم الربح، لذا نجد تركيزها الشديد ينصب بشكل كبير على الأخذ بكل وسيلة تعظم الربح وتجنب الخسارة، في حين أن التأمين الاجتماعي ليس هدفه الربح، بل يتمثل في مساعدة طبقات المجتمع الضعيفة على مواجهة الأخطار التي تتعرض لها مثل حالة التأمين ضد المرض والتأمين ضد البطالة.[2]

[1]- منير إبراهيم هندي، المرجع سابق، ص 400.

[2]- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 18-19.

المطلب الثاني: مصادر أموال شركات التأمين.

تتكون موارد شركات التأمين من المصادر التالية:

1- أموال حقوق المساهمين:

وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة، إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث، وتعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة من حجم الأموال الموجهة للاستثمار في شركات التأمين.[1]

2- أموال وحقوق حملة الوثائق:

وهي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين:

أ-حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة: يطلق عليها بالمخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال وتحتوي على مخصصات فنية، ويعتبر هذا المخصص أهم مصادر أموال التأمين على الحياة وهو مخصص طويل الأجر نظرا لطول مدة استحقاق وثائق هذا النوع من التأمينات وتتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة.

ب- أموال التأمينات العامة:

وتتمثل في المخصصات التالية:

-**مخصص الأخطار السارية:** يتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة والمدفوعة مقدما عن سنوات قادمة، لتغطية الأخطار السارية مستقبلا عن إصدارات هذا العام.

[1] - عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، مرجع سابق، ص ص 365-368.

-**مخصص التعويضات تحت التسوية**: يتكون هذا المخصص من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية ولكنها لم يتم تسويتها أو لم تسدد بعد، بل ستتم تسويتها وسدادها في السنة أو السنوات المالية التالية.

- **مخصص التقلبات في معدلات الخسارة**: يكون هذا المخصص بطبيعته في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة.

3- الأموال غير المرتبطة بنشاط التأمين:

ويطلق عليها المخصصات الأخرى غير الفنية والتي تخصصها لمقابلة خسائر معينة أو ديون معدومة وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين للوكلاء والسماسرة وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمجتمعة لدى شركات التأمين ونلاحظ أن جملة الوثائق الغالبية إذ تصل إلى حوالي 93% بينما حقوق المساهمين لا تتجاوز 7%.

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين.

1-وظيفة التسعير:

تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفائه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر ومع مبلغ التأمين والظروف المحيطة بالخطر المؤمن ضده.[1]

2- وظيفة الاكتتاب:

تتلخص وظيفة الاكتتاب في تقدير طلبات التأمين التي يمكن قبولها وقيمة الأقساط واجبة الدفع، حيث تكفل الحماية لشركة التأمين ضد سوء اختيار عملائها، ويبذل القائمون قصار جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يسددها المؤمن لهم متماشية مع فرض تعرضهم للخسائر دون أي مبالغة في ذلك، فإذا كانت معايير قبول طلبات التأمين متشددة أو كانت

[1] - بالي مصعب، مرجع سابق، ص 40.

الأقساط مبالغ فيها بالمقارنة مع شركات التأمين الأخرى وعلى العكس فلو كانت المعايير متساهلة أو قيمة القسط منخفضة فإن حجم النشاط سوف يزداد وبالتالي قيمة التعويضات قد تفوق بقدر كبير قيمة الأقساط وهذا ما يؤدي إلى تعرض الشركة لخسائر.[1]

3- وظيفة تسوية المطالبات:

وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد مدى التعويض المستحق منن خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر.[2]

4- وظيفة إعادة التأمين:

ويقصد إعادة التأمين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخطر، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين.

5- وظيفة الاستثمار:

كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية، فإنه سيتوافر لدى شركة التأمين مبالغ مالية ضخمة تستطيع استثمارها، وحسب مبدأ الملاءمة في الاستثمار فإن شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل، وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال التأمينات الممتلكات فغالبا ما تكون قصيرة الأجل سنة فما أقل وحسب مبدأ الملاءمة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية قصيرة الأجل وشديدة السيولة.[3]

---

[1]- طيابية سليمة، مرجع سابق، ص 35.

[2]- أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص ص 25-26.

[3]- منير إبراهيم هندي، إدارة الأســواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 404-406.

6- وظيفة الإنتاج:

يقصد بالإنتاج في مجال التأمينات المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، أي عملية بيع الخدمة التأمينية، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والمندوبين اسم المنتجين، وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الحياة يطلق على الدائرة المتخصصة بالإنتاج اسم دائرة المبيعات.

وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية توجد دوائر للتسويق، ويقوم موظفو هذه الدوائر بشرح البرامج التأمينية لجمهور المؤمن لهم.[1]

[1] - بالي مصعب، مرجع سابق، ص 41.

خلاصة:

تعد شركات التامين من بين المؤسسات المالية التي تهدف إلى تحقيق الربح والرخاء الاقتصادي، حيث تقوم نشاطاتها على تقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد وتأمينهم من الأخطار التي يتعرضون لها وذلك من خلال تقليص الخسارة المحتمل تحققها ،كما أنها تعمد على تجميع الأموال ليعاد استثمارها في الأوراق المالية كما تقوم بوظائف رئيسية تتمثل في إدارة العمليات والنشاط التسويقي ولكي تؤدي أنشطتها على اكمل وجه يجب ان تعمل على تكوين رؤوس أموال لا يستهان بها لتغطية التزاماتها المتوقعة مستقبلا.

تمهيد:

يتطلب من الإنسان اتخاذ القرارات في ظل العديد من المتغيرات سواء كانت هذه القرارات تتعلق بحياته الخاصة والعامة أو فيما يتعلق بوظيفته أو عمله، واحد أهم هذه المتغيرات عدم معرفة الإنسان ما قد يحدث في المستقبل، وعدم تمكنه من معرفة نتائج قراراته مسبقا.

وبالرغم من التقدم الهائل في الإمكانيات المتاحة للإنسان وخاصة فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة والعامة والتنبؤ العلمي الدقيق والتي تساعد على سلامة اتخاذ القرارات إلا أن هذا لم يزيل القلق الذي يلازم الشخص عند اتخاذ قراراته، ويترتب على ذلك أنه عند اتخاذ قراراته يكون نغير متأكد من النتيجة النهائية لذلك القرار، مما يخلق لديه حالة معنوية توصف بالخطر.

وتبعا لذلك قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر.

المبحث الثاني: ماهية وإستراتيجية إدارة المخاطر.

المبحث الثالث:إدارة الأخطار في شركات التأمين

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر.

يتعرض الإنسان منذ نشأته للعديد من الأخطار التي يترتب على تحققها خسارة مالية أو معنوية، وتختلف هذه الأخطار من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسارة المترتبة على تحققها، حسب تطور الحياة البشرية، وبسب ظهور وسائل التكنولوجيا الحديثة وتقدمها المستمر، فالإنسان منذ اللحظة التي يولد فيها يتعرض لخطر الوفاة المبكر، خطر المرض، وعندما يتقدم به العمر فإنه يتعرض لخطر الحوادث الشخصية والعجز الكلي والبطالة والشيخوخة.

المطلب الأول: ماهية الخطر.

يتعرض الإنسان منذ نشأته للعديد من الأخطار التي يترتب على تحققها خسارة مالية أو معنوية، وتختلف هذه الأخطار من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسارة المترتبة على تحققها، حسب تطور الحياة البشرية، وبسب ظهور وسائل التكنولوجيا الحديثة وتقدمها المستمر، فالإنسان منذ اللحظة التي يولد فيها يتعرض لخطر الوفاة المبكر، خطر المرض، وعندما يتقدم به العمر فإنه يتعرض لخطر الحوادث الشخصية والعجز الكلي والبطالة والشيخوخة.

1-تعريف الخطر:

-الحالة التي تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس نتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة.[1]

- الخطر ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخذا القرارات أثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين.[2]

-حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أ من الطرفين.

[1] - طارق عبد العالي عماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 16.

[2] - شريف محمد العمري ومحمد محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، الطبعة الأولى، السعودية، 2012، ص07.

-**تعريف Williams &Heins**: "هو عدم التأكد الممكن قياسه، وتتحقق إمكانية القياس في تلك الحالات التي يمكن فيها استخدام نظرية الاحتمالات لقياس درجة عدم التأكد".

تعريف Willett: "هو التأكد الموضوعي المتعلق بتحقق حادث غير مرغوب فيه"، ويركز هذا التعريف على الموضوعية في عدم التأكد ليعد خطرا، أي أن الخطر يقتصر على حالات الشك أو عدم التأكد الممكن قياسه.

-**تعريف السيد المطلب عبده**: "هو عدم التأكد الممكن قياسه بطريقة موضوعة باستخدام نظرية الاحتمالات والذي يتمثل ناتجة عن صورة عبء مالي"، ويركز هذا التعريف على إمكانية القياس الموضوعي لظاهرة عدم التأكد باستخدام نظرية الاحتمالات، أن نتائج تحقق الخطر تتمثل في خسارة مالية.[1]

- وقد قام آخرون بتعريف الخطر على أنه: "الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين"، وقد أشار هذا التعريف بتحديد نوع الخسارة على أنها خسارة مادية.[2]

- يعرف الخطر على أساس أنه: "فرصة وقوع خسارة"، وكلمة فرصة هنا في هذا التعريف قد يعني احتمال وقوع خسارة وهذا يعني أن الخطر يساوي وقوع الخسارة وهذا ما لا يقبله العديد من الاقتصاديين ورجال التأمين نظريا وعمليا.[3]

2- تقسيمات الخطر:

يمكن تقسيم الخطر إلى عدة مجموعات، وسنتناول خمسة مجموعات هي:

أ-المجموعة الأولى: الأخطار المعنوية والاقتصادية.

1-الأخطار المعنوية:

وهي الأخطار التي لا تسبب ربحا أو خسارة بصورة مباشرة، ولكن تسبب خسارة معنوية فقط، وعادة هذه الأخطار لا تخضع لمبدأ القياس والتقييم، وبالتالي فإن شركات

[1]-عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص ص 27-26

[2] - أسامة عزني سلام وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، عمان الأردن، 2007، ص 20.

[3] - مختار محمود الهانسي وإبراهيم عبد النبي محمود، مرجع سابق، ص 11.

التأمين لا تقوم بالتأمين ضدها كالأخطار النفسية والناتجة عن الصدمة أو الألم أو الانفعال أو الخوف لذلك فهي ليست موضوع دراستنا، وقد يهتم بدراستها علم النفس والفلسفة والاجتماع، وتجدر الإشارة هنا أن خطر الوفاة هو خطر الوفاة هو خطر معنوي، ومع ذلك شركات التأمين تقوم بالتأمين ضد خطر الوفاة بشرط أن يكون للمستفيد مصلحة تأمينية في بناء المؤمن عليه على قيد الحياة.

2- الأخطار الاقتصادية:

وهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية مثل خطر الحريق أو خطر الوفاة.

وتنقسم الأخطار الاقتصادية إلى قسمين:

أ-أخطار المضاربة: وتسمى أحيانا بالأخطار التجارية، وهذه الأخطار قد تكون نتيجتها إما الربح أو الخسارة مثال ذلك مخاطر الاستثمار في المشاريع التجارية فقد تحقق منها أرباح وقد تنجم عنها خسائر تعتمد نتيجتها على مجموعة عوامل تتحكم في السوق وقد يصعب التنبؤ بها ومن هنا يصعب التأمين ضدها.[1]

ب- الأخطار الصافية: وهي تلك الأخطار التي تكون نتيجتها إما الخسارة أو عدم الخسارة مثال ذلك عند حدوث الخطر فإن النتيجة تكون وقوع الخسارة وعند عدم حدوثه فإن النتيجة تكون عدم وجود الخسارة ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات.

-**الأخطار الشخصية:** وتشمل مجموعة من مصادر الأخطار التي يقع آثارها على الأشخاص بصورة مباشرة كالوفاة المبكرة والمرض والبطالة والشيخوخة وهذه الأخطار تؤثر على الإنسان في شخصه.

- **أخطار الممتلكات:** وهي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضوع التأثير هو الممتلكات سواء كانت في صورتها الثابتة أو المنقولة ومنها الحريق والسرقة، والتلف والضياع والغرق والاختلاس وغيرها من الأخطار التي تتعرض لها

[1]- أسامة غرمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 25-26.

الممتلكات والتي إذا تحققت في صورة حادث يترتب عليها خسائر كلية أو جزئية في تلك الممتلكات.

- **أخطار المسؤولية المدنية**: وتشمل الأخطار التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو في ممتلكاته أو فيما معا، ويكون الشخص المتسبب مسؤولا عنها أمام القانون ويطلق عليها أخطار الثروات، وذلك لأن الخسارة التي تترتب على حدوثها لا تصيب بصفة مباشرة الشخص نفسه، وإنما تقع على ثروته بصفة عامة. علما بأن هناك بعض الأخطار تؤثر على الشخص نفسه وعلى ثروته نذكر منها الأخطاء المهنية للطبيب والصيدلي.[1]

ب- المجموعة الثانية: الأخطار العامة والخاصة.

1-الأخطار العامة:

هي الأخطار التي تصيب قطاع كبير من المجتمع، وتنشأ عنها خسائر في صورة كارثة ويترتب على تحقها خسائر مادية تلفت بمجموعة كبيرة من الأفراد، وهي أخطار غير شخصية بالنظر إلى مسبباتها أو النتائج المترتبة على تحققها وهي الأخطار التي يكون منشؤها فعل القوة مثل التغيرات غير المنتظمة المتوقعة لقوى الطبيعة مثل الفيضان والبراكين، أو تكون أخطار ذات صبغة سياسية اجتماعية مثل الثورات والعنف، وهي أخطار لا تغطيها شركات التأمين.

2- الأخطار الخاصة:

هي الأخطار التي تصيب قطاع محدود من المجتمع (مجموعة من الأفراد مثلا)، ولذلك فإن الخسائر الناتجة عن تحققها يمكن تقديرها كميا، ويمكن التنبؤ بها، مثل أخطار السرقة وأخطار الحريق، حوادث التصادم، وعادة ما تقبل شركات التأمين تغطية هذه الأخطار، وعلى الرغم من أن أثر الأخطار الخاصة ينصب على الفرد أو مجموعة من

[1] - أسامة غرمي سلام وشقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 26-28.

الأفراد أو أنها يمكن أن تؤثر على المجتمع ككل بصورة غير مباشرة فاحتراق مصنع يؤثر على صاحب المصنع كما يؤثر على المجتمع ككل، واقتصاد الدولة كذلك.

ج- المجموعة الثالثة: الأخطار البحتة وأخطار المضاربة.

1-الأخطار البحتة:

هي الأخطار التي ينتج عن تحققها خسارة أو عدم خسارة بمعنى أن هذه الأخطار إذا تحققت تتبع عن تحققها خسارة مادية وإذا لم تتحقق لم ينتج عنها خسارة أو ربح، ولذلك فهي أخطار يترتب على تحقق مسبباتها خسارة ولا يترتب على عدم تحقق مسبباتها ربح مثل: أخطار الوفاة وأخطار الحريق، ولذلك فهي أخطار قابلة للقياس الكمي ويمكن التنبؤ بها، كما أنها أخطا ليس للإنسان دخل فيها، وكذا فإن شركات التأمين تقوم بالتأمين عليها.

2- أخطار المضاربة:

هي الأخطار التي ينتج عن تحققها ربح أو خسارة وتسمى أحيانا بالأخطار التجارية مثل أخطار السوق، أخطار التجارة، فمثل هذه الأخطار قد يتحقق عنها ربح أو قد ينتج عن تحققها خسائر، وتعتمد نتيجتها على مجموعة عوامل تتحكم في السوق، ولذا يصعب التنبؤ بها، كما صعب قياس الخسائر المالية الناتجة عنها ولذا يصعب التأمين على هذه الأخطار، وهي أخطار يخلقها الإنسان بنفسه، ولنفسه بغرض تحقق أرباح، وقد تأتي النتائج مخالفة لما يتوقعه وتعتبر جزء من نشاط الإنسان.[1]

د- المجموعة الرابعة: أخطار الأشخاص والممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية

1-أخطار الأشخاص:

وتشمل مجموعة الأخطار التي يقع أثر تحقق مصدرها على الأشخاص بصورة مباشرة، ومثل هذه الأخطار يترتب على تحققها خسارة تتمثل في انقطاع أو فقدان الأخطار، يمكن قياسها والتنبؤ بها ولذلك هي قابلة للتأمين.

[1] - أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص ص 39-40.

2- أخطار الممتلكات:

وهي الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها ف صورة حادث فإنها تؤثر في ممتلكات الأشخاص المنقولة أو الثابتة، أي أنها الأخطار التي تصيب ممتلكات الأفراد بصفة مباشرة، وتؤدي إلى هلاك أو تلفها أو نقص دخلها مثل: أخطار الحريق والانفجار والسرقة، مرض أو موت المواشي، الزلازل، الفيضانات.

3-أخطار المسؤولية المدنية:

وتشمل الأخطار التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عنها إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو ممتلكاته أو في الاثنين معا، ويكون الشخص المتسبب مسؤولا عنها أمام القانون، ومن أمثلتها: حوادث السيارات والتي تؤدي إلى خسائر تلحق بالغير في شخصه أو ممتلكاته، ويكون صاحب السيارة مسؤولا عنها، بالإضافة إلى الأخطار المهنية التي قد يرتكبها الصيادلة والأطباء أو المهندسون والبناؤون والتي ينجم عنها خسائر تصيب الغير.[1]

[1] - أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص ص 42-43.

الشكل رقم (01): تقسيمات الخطر.

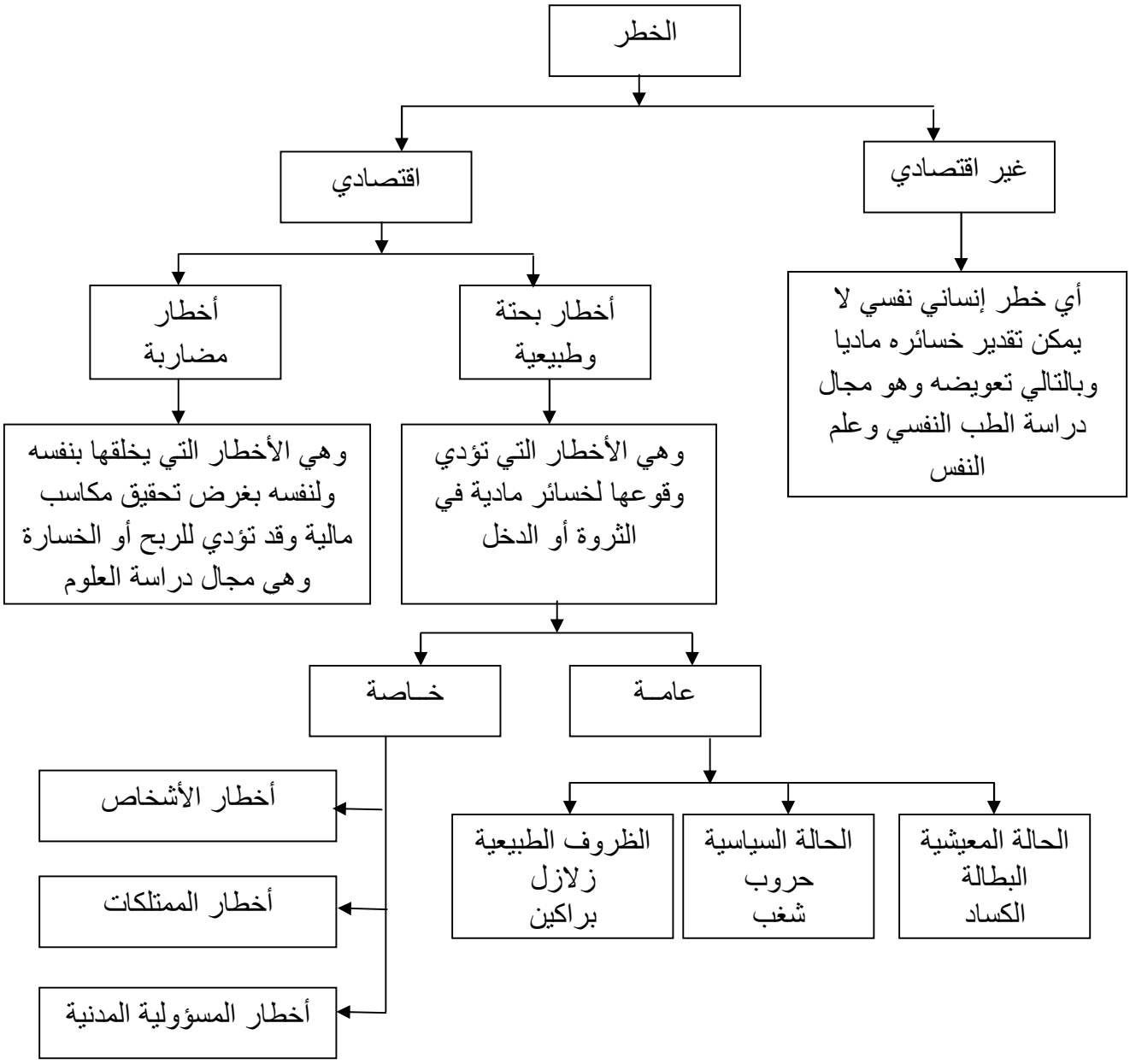

المصدر: أحمد عبد الله قمحاوي أباضة، مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، المعمورة، مصر، 2002، ص 13.

3- أركان الخطر:

في ضوء مجموعة التعاريف السابقة للخطر، يمكن أن نستخلص العناصر المميزة أو الأركان الأساسية للخطر وهي:

أ- عدم التأكد:

هو شعور أو إحساس يتولد لدى الشخص نتيجة موقف معين، أو يصاحب مرحلة اتخاذ قرار معين وتقديراته الشخصية للنتائج المتوقعة أو المحتملة، ولا بد من إمكانية القياس الموضوعي لظاهرة عدم التأكد باستخدام نظرية الاحتمالات.

ب- أن يكون نتيجة حادث مفاجئ:

بمعنى أن يكون تحقق الخطر نتيجة حادث عرضي (لا إرادي) بمعنى أنه يجب أن لا يكون معتمد من جانب المؤمن له أو أحد تابعيه.

ج- الاحتمالية:

بمعنى أن ينصب احتمال تحقق الخطر على المستقبل وبحيث يكون محتمل الحدوث، فلا يكون مؤكد الحدوث ولا يكون مستحيل الحدوث، بمعنى أن احتمالية الخطر تقع بين الصفر والواحد.

د- الخسارة المالية:

بمعنى أن ينتج عن تحقق الخطر خسارة مالية، وهذا يتطلب إهمال الخسارة المعنوية، وذلك لصعوبة قياسها كميا، وتعتبر الخسارة المادية الركن الأساسي للخطر ومن أهم عناصره، فلا يمكن أن نتناول دراسة الخطر كظاهرة موضوعية، دون أن نتناول الخسارة أو العنصر المادي أو المالي كعنصر أساسي.[1]

المطلب الثاني:تعريف المخاطر

إن دراسة المخاطر هي موضوع عدد من العلوم الاجتماعية منها علم الإحصاء وعلم الاقتصاد وعلم الإدارة المالية والتأمين، ونظرة كل علم من هذه العلوم إلى المخاطرة

[1] - عبد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص ص 31-32.

له خصوصياته التي ينفرد بها عن الآخر، ومع كل التعقيدات النظرية التي تكتنفها دراسة المخاطر، فإن معناها لا يخرج من جميع هذه العلوم.

1-مفهوم المخاطرة:

المفهوم اللغوي للمخاطرة:

المخاطر في اللغة مشتقة من خطر، وجاء في لسان العرب ارتفاع القدر والمكان والمنزلة، ويقال: رجل خطير، له قدر، وأمر خطير أي رفيع.

المفهوم الفقهي الاصطلاحي:

وعرفها الإمام ابن القيم على أنها "المخاطرة مخاطرتان، مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد بيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني المسير الذي أكل المال بالباطل".[1]

من المنظور المالي:

تعرف المخاطر من المنظور المالي إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية.

من المنظور الرقابي:

ومن وجهة النظر الرقابية تعرف المخاطرة بأنها تمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المصرف أو المؤسسة ورأسماله.[2]

---

[1]- نوال بن عمارة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 02.

[2]- بلعزوز بن علي، مجلة إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2009-2010، ص 332.

وتعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.[1]

وتعرف المخاطرة بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس ويشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطرة حالة فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة.[2]

ويعرف Joel Bessis المخاطرة بأنها تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية.

ويعرف Vanghan المخاطرة بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوبة في تحقيقها كما هو متوقع.[3]

2-تصنيف المخاطر:

تصنف المخاطر إلى الأقسام التالية:

أ-المخاطر المالية وغير المالية:

في سياقة الأعراض، يشمل مصطلح مخاطرة كل المواقف التي يوجد فيها تعرض للظروف المعاكسة، وهذه الظروف المعاكسة تتضمن أحيانا خسارة مالية وفي أحيان أخرى تتضمن خسائر غير مالية، وينطوي كل جانب في الجهد البشري عنصرا ما من عناصر المخاطرة، ولا يكون للكثير من هذه المخاطر عواقب أو آثار مالية، وفي هذا النص نحن معنيون بالمخاطر التي تنطوي على خسارة مالية.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 16.

[2]- بدر الدين قرشي مصطفى، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، التحويط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، 5-6 أفريل 2012، ص 04.

[3]- حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 3-4.

تتضمن المخاطر المالية العلاقة بين فرد (أو منظمة) وأصل، أو توقع دخل قد يفقد أو يتلف، وبذلك المخاطرة المالية تتضمن ثلاثة عناصر: الفرد أو المنظمة المعرضة للخسارة، الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال ملكيته خسارة مالية، خطر يمكن أن يسبب الخسارة.

ب- المخاطر الإستاتيكية والديناميكية:

يقصد بالمخاطر الديناميكية تلك المخاطر الناشئة من حدوث تغيرات في الاقتصاد، ونشأ من مجموعتين من العوامل المجموعة الأولى عبارة عن عوامل في البيئة الخارجية، الاقتصادية، الصناعة، المنافسون، والمستهلكون، والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها، وكلنها قادرة جميعا على إحداث خسارة مالية للمنشأة، أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطرة المضارية فهي قرارات الإدارة داخل المنشأة.

والمخاطر الديناميكية تفيد في العادة المجتمع على المدى الطويل، حيث أنها نتيجة لتعديلات وتسويات لتصحيح إساءة تخصيص الموارد، ورغم أن المخاطر الدينامية قد تؤثر في عدد كبير من الأفراد، إلا أنها تعتبر عموما أقل قابلية للتنبؤ من المخاطر الاستياتيكية طالما أنها لا تحدث بدرجة ما من الانتظام. [1]

وتتضمن المخاطر الاستاتيكية الخسائر التي تحدث حتى ولو لم يحدث تغيرات في الاقتصاد، فإذا أمكن لنا نثبت أذواق المستهلكين، والناتج والدخل والمستوى التكنولوجي فإن بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من الخسارة المادية، ونشأت هذه الخسائر من أسباب بخلاف التغيرات في الاقتصاد، مثل أخطار الطبيعة وعدم نزاهة الأفراد الآخرين، وعلى خلاف المخاطر الديناميكية، لا تكون المخاطر الاستاتيكية مصدرا للكسب بالنسبة للمجتمع، وتتضمن الخسائر الاستاتيكية إما تدمير الأصل أو حدوث تغير في ملكيته نتيجة لعدم النزاهة أو الإخفاق الإنساني، وتميل الخسائر الاستاتيكية للحدوث بدرجة من الانتظام

[1] - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 24-25.

بمرور الوقت ونتيجة لذلك تكون قابلة للتنبؤ بوجه عام، ولأنها قابلة للتنبؤ تصلح المخاطر الاستاتيكية أكثر للمعالجة بواسطة التأمين من المخاطر الديناميكية.[1]

ج- المخاطر البحتة والمخاطر المضاربية:

من أحسن التمييزات بين المخاطر هو التمييز بين المخاطر البحتة والمخاطر المضاربية، المخاطر المضاربية موقفا يحمل إمكانية حدوث إما الخسارة أو مكسبا، والمقامرة بشكل متعمد على أمل تحقيق مكسب والشخص الذي يراهن بـــ10 دولارات نتيجة مباراة السبب يواجه احتمال خسارة يصاحبه احتمال مكسب ويواجه صاحب المشروع الخاص أو صاحب رأس المال مخاطرة مضاربية سعيا وراء الربح.

والمخاطر البحتة هي فئة من المخاطر تكون فيها الخسارة هي النتيجة الوحيدة الممكنة ليس هناك أي إمكانية تحقيق ربح وترتبط المخاطر البحتة بأحداث وعوامل خارجة عن سيطرة الطرف المعرض للخطر، ولذلك فإن التعرض لها يكون عادة من دون إدراك.[2]

والتميز بين المخاطر البحتة والمخاطر المضاربية هام لأن المخاطر البحتة فقط هي التي يكون بالإمكان التأمين ضدها في العادة، ولا يعني التأمين بحماية الأفراد من الخسائر الناشئة من المخاطر المضاربية.

د- المخاطر الأساسية (أو الجوهرية) والخاصة:

يقوم التمييز بين المخاطر الأساسية والخاصة على الفرق في منشأ الخسائر وعواقبها، حيث تتضمن المخاطر الأساسية أو الجوهرية خسائر لا شخصية المنشأ، والعواقب إنها مخاطر جماعية تسببت فيها ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية، رغم أنها تنشأ من أحداث عادية، وهي تؤثر على شرائح كبيرة من السكان أو حتى كل السكان، أما المخاطر الخاصة فتتضمن خسائر ناشئة عن أحداث فردية يشعر بها الأفراد وليس

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 25-26.

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 333.

المجموعة ككل، وقد تكون استاتيكية أو ديناميكية مثل البطالة والحروب والتضخم والزلازل، كلها مخاطر جوهرية أما احتراق منزل أو السطو على بنك فهو مخاطر خاصة.[1]

المطلب الثالث: تقنيات التعامل مع المخاطر.

نظرا لطبيعة المخاطر التي تتميز بالتغير الدائم نحاول التعامل معها من خلال الطرق التالية:

1-تحاشي أو تفادي المخاطرة:

يعد تفادي المخاطرة أحد أساليب التعامل مع المخاطرة ولكنه تقنية سالبة ليست إيجابية، ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع المخاطر كثيرة فلو استخدم تفادي المخاطرة بشكل مكثف، لحرمت المنشأة من فرص كثيرة لتحقيق الربح وربما عجزت عن تحقيق أهدافها.

يمكن أن نلجأ إلى هذه الطريقة في الأحوال التالية:

-عندما يتعذر إيجاد طريقة عملية لمواجهة الخطر.

- إذا كان من الممكن توقع الخطر قبل تحققه.

وينظر البعض إلى طريقة تجنب الخطر على أنها طريقة سلبية وليست إيجابية للتعامل مع المخاطر، فهي لا تعدو عن كونها اتخاذ القرار بعدم اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى وجود الخطر، وذلك للابتعاد عنه كليا.

2- تقليل المخاطر:

يمكن تقليل المخاطر بطريقتين: الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها من خلال برامج السلامة والتدابير منع الخسارة لمحاولة التعامل مع المخاطرة عن طريق تقليل فرصة حدوثها، وبعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة في حين أن البعض الآخر يكون الهدف منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت.

[1] - طارق عبد العال حماد: مرجع سابق، ص 27.

والمخاطرة يمكن تقليلها بشكل إجمالي من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طري دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما، وبناء على هذه التقديرات يمكن لمنظمة مثل شركات التأمين أن تفترض إمكانية حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا تواجه بعد نفس احتمال الخسارة.[1]

3- تحويل المخاطرة:

من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعداد لتحمل المخاطرة، ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطرة المضاربية والمخاطرة البحتة، ومن الأمثلة الممتازة لاستخدام تقنية التحويل التعامل مع المخاطر المضاربية عملية التحويط بالإضافة إلى شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين)، يبدي استعدادا لتحملها مقابل ثمن.

4- اقتسام المخاطرة:

يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة للتحويل، وهو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة، وعندما يتم اقتسام المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من فرد إلى مجموعة، ومع ذلك فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين، ويتم اقتسام المخاطرة بعدة طرق بواسطة الأفراد والمنظمات، ويعد التأمين أداة تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام، حيث أن إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة.

[1] - طارق عبد العال حماد: مرجع سابق، ص ص 32-33.

5- الاحتفاظ بالمخاطرة:

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة، فالمنظمات مثل الأفراد تواجه عدد غير محدود تقريبا من المخاطرة وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها، وعندما لا يتم اتخاذ إجراء إيجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه الخسارة.[1]

المبحث الثاني: ماهية وإستراتيجية إدارة المخاطر.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر.

1-لمحة تاريخية حول إدارة المخاطر:

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والقضائية والنظرية والمالية والتأمين ف القطاع المالي، وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكرة إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيستر ريفو عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المنظمة البحتة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجح للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.

[1]- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012، ص ص 20-21.

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار.[1]

2- مفهوم إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة الخطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق:

-اكتشاف الخطر.

- تحليله.

- قياسه.

- تحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة.[2]

عرفت إدارة المخاطر بأنها "جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية للمصرف".[3]

وهي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[4]

ويقصد بإدارة المخاطر "عملية قياس أو تقييم خطر وبعد ذلك يتم تطوير الإستراتيجيات لإدارة الخطر الذي تم قياسه، عموما، الإستراتيجيات استخدمت لتضمن

---

[1]- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 04.

[2]- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2012، ص 26.

[3]- صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المال للمصارف التجارية، جدار اليازوري، عمان، الأردن، 2013، ص 41.

[4]- أسامة عزمي، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 55.

تحويل الخطر إلى نقطة أخرى، أو يتم تجنب الخطر أن يتم التخفيض من التأثير السلبي من الخطر، وفي بعض الحالات يمكن أن يقبل البعض أو كل النتائج لخطر معين.[1]

وقد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصيد المخاطر، وتحديدها، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.[2]

وإدارة المخاطر هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم إجراءات وتنفيذها حتى تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.[3]

وإدارة المخاطر عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد وتحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع وتتضمن الإجراءات والتقنيات التي تساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج إيجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة.[4]

3- مراحل إدارة المخاطر:

تتم إدارة المخاطر وفق المراحل التالية:[5]

أ-تخطيط إدارة المخاطر:

تعتبر مرحلة التحضير، وتتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

---

[1] - نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص 03.

[2] - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 51.

[3] - بوعكاز نوال، حدود الهندسة المالية في تفعيل إستراتيجيات التغطية المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 88.

[4] - عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص 25.

[5] - بوعكاز نوال، مرجع سابق، ص 89.

ب- تحديد المخاطر:

في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية، فالمخاطر هي أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك يمكن البحث فيها ومنه فإن تحديد المخاطر وتعريفها هي مرحلة تعريف المشكلة أو المشاكل، وهي مرحلة تحديد عناصر المشرف وتحليلها من حيث احتمال نتائج تعرضها لعوامل سلبية داخلية أو خارجية.

ج- التحليل النوعي للمخاطر:

إن التحليل النوعي للمخاطر هو عملية تقييم أثر احتمال المخاطر المحددة، وهذه العملية تعمل على ترتيب هذه المخاطر في أوليات حسب احتمالات تأثيرها على أهداف المشروع، وهو أحد طرق تحديد أهمية معالجة مخاطر محددة والاعتماد على ردود مناسبة.

د- التحليل الكمي للمخاطر:

تهدف عملية التحليل الكمي الرقمي لاحتمال حدوث كل مخاطرة وأثرها على أهداف المشروع، وكذلك مدى المخاطرة الكلية للمشروع ويهدف التحليل الكمي إلى:[1]

1-تحديد احتمال تحقيق هدف معين للمشروع.

2- القياس الكمي لتعرض المشروع للمخاطر، وتحديد الاحتياجات اللازمة من حجم التكاليف والجدولة للطوارئ التي يمكن أن يحتاج إليها المشروع.

3- تحديد المخاطر التي تستدعي الانتباه من خلال قياس مساهمتها النسبية في مخاطر المشروع الكلية.

4- تحديد أهداف معقولة وقابلة للتحقيق فيما يتعلق بالتكاليف.

[1] - بوعكاز نوال، مرجع سابق، ص 90.

هـ-خطة الاستجابة للمخاطر أي كيفية التعامل مع المخاطر:

بعد أن يتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية هي:

1-النقل: وهي وسائل تساعد على نقل الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود والوقاية المالية، التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود.

2- التجنب: ويعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، ومثال ذلك شراء ملكية ما والدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية.

3- التقليص: ويشمل طرقا للتقليل من حدة الخسائر الناتجة، ومثال ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.

4- القبول: ويعني قبول الخسائر عند حدوثها، إن هذه الطريقة تعتبر إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها، ويجب القبول بها، وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك، حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

و- رصيد المخاطر ومراقبتها:

يتم في هذه المرحلة تتبع كل من المخاطر التي تم تحديدها، المخاطر المستقبلية، والمخاطر الجديدة، كما يكفل تنفيذ خطط الاستجابة للمخاطر، وتقييم فعاليتها، هذه العملية تستمر على طول حياة المشروع.[1]

المطلب الثاني: قواعد وأدوات إدارة المخاطر.

1-أدوات إدارة المخاطر:

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر

[1] - بوعكاز نوال، مرجع سابق، ص 91.

المتكبدة إلى الحد الأدنى، ويمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر إلى:

أ-التحكم في المخاطرة:

وتشمل أساليب التحكم في المخاطرة تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر، حتى من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم وأيضا الوقاية.

ب- تمويل المخاطرة:

يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال للتعويض على الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية الاحتفاظ أو التحويل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر ونقل أو تحويل جزء آخر)، وعند تقرير أي تقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطرة معينة، ويجب على مدير إدارة المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتملة، واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة إن قدر لها أن تحدث، كما يجب تقييم عوائد وتكاليف إتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة.[1]

2- قواعد إدارة المخاطر:

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة، تم توجيه اهتمام متزايد صياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات بإدارة المخاطر.

أ-لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته: هذه القاعدة لا تقول لنا بالضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة، إلا أنها تقول أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها، وإذا بدأنا بالقرار بأنه عندما لا يتم كل شيء حيال مخاطرة معينة، تحتفظ المؤسسة باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر، فإن تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها خلاصته تقرير أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها. إن العامل الأهم في تعزيز أي المخاطر تتطلب عملا محددا ما هو الخسارة المحتملة القصوى التي قد تنتج من المخاطرة

[1] - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 102.

وبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة اقتصاديا، حيث تأتي بالكامل على أصول المؤسسة، في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط، وإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لموقف ما كبير لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة، فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيا والشدة المحتملة يجب تقليلها إلى مستوى قابل للإدارة، ويجب تحويل المخاطر، أما إذا تعذر تقليل الشدة وتحويل المخاطرة فإنه يجب تفاديها.

ب- لا تجازف بالكثير مقابل القليل: توفر القاعدة الأولى توجيها فيما يتصل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها، أما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها (وهي التي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها)، ومع ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى، تقتضي القاعدة الأولى في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والتنمية التي تعود على المحول.

إن قاعدة لا تخاطر بالكثير مقابل القليل تقترح أن بعض المخاطر الأدنى من مستوى الاحتفاظ الأقصى هذا ينبغي أن تحول أيضا ويجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحدا لكل المخاطر حيث يتم تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل مخاطرة على أساس التكلفة والعائد.

ج- فكر في الاحتمالات: إن القاعدة الثانية لإدارة المخاطر "فكر في الاحتمالات" تشير إلى أن احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا مهما في تقرير ما جب عمله حيال مخاطرة معينة ولكن أي المخاطر؟

منطقيا استخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصور على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر "لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته".[1]

[1] - بوعكاز نوال، مرجع سابق، ص ص 36-37.

تفرض هذه القاعدة على مدير إدارة المخاطر أن لا يهمل الأخطار التي يكون احتمال وقوعها ضئيل جدا، وأن يأخذها في الحسبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرارا جسيمة بالمؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر.

1- البقاء والاستمرارية:

الهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية وجود المنظمة ككيان عامل الاقتصاد، إن الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف إلى أدنى حد أو الإسهام في ربح المنظمة، كما أنه ليس الانصياع للمتطلبات القانونية أو الاضطلاع ما متصل بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، بل إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال، والحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة، وبالنسبة لمعظم المنظمات يمكن ترجمة هذا الهدف إلى الهدف الأبسط المتمثل في تفادي الإفلاس.

2- استقرار الأرباح (المكاسب):

ينبع هدف استقرار الأرباح (المكاسب) من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات والتباينات الواسعة في المكاسب على المحلات والأطراف الثالثة، حيث يفضل المساهمون الأرباح المستقرة عن المكاسب التي تتقلب بشكل واسع، ولأن المستثمرون يفضلون عموما التدفق المستقر للدخل فإن إدارة المخاطر يمكن أيضا أن تسهم في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة، إلى أقل مستوى ممكن من التخطيط هو هدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تعظيم الإسقاطات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح، ولأن الخسائر غير المؤمن ضدها تكون قابلة للاستقطاع فقط بقدر ما ممكن تعويضها أو مقابلتها بالأرباح.[1]

[1] - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 150-151.

3- تعظيم القيمة:

إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفسه الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة، وهو تعظيم قيمة المنظمة ويرى Nél dohtry أن هدف الإدارة عموما وهدف المديرين الذين فوضت لهم المسؤوليات هو تعظيم القيمة لأن هذه القيمة هي التي تعكس القيمة السوقية للأسهم العادية للمؤسسة، ووفقا وجهة النظر هذه ينبغي تقسيم قرارات إدارة المخاطر ووفقا لمعيار ما إذا كانت تسهم في تعظيم القيمة أم لا، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي لأي مؤسسة، وهو معيار معقول لتقييم قرارات المؤسسة إلا أنه يعاب عليه في نفس الوقت ذات الأسهم ذات التداول العام.

4- تقليل القلق:

يقصد بهدف تقليل التوتر والقلق الذي يشير له Mehr&Hedhes بأنه هدف "النوم الهادئ ليلا"، راحة البال التي من معرفة أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة فعندما تظل المؤسسة دون حماية لا تعرف الإدارة ما إّا قد تم التصدي للظروف المعاكسة أم لا، فإن عدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا انتباه الإدارة عن الاعتبارات الأخرى، وفي الحالات القصوى يمكن أن كون للقلق الذي ينشأ من عدم التأكد بخصوص بقاء المنظمة تأثير ضار على صحة ورفاهية إدارة المنظمة، وأن القلق يستنزف طاقة هائلة للمؤسسة.[1]

المطلب الثالث:إستراتيجية إدارة المخاطر

1-**تعريف إستراتيجية إدارة المخاطر**: هي عبارة عن عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة، وهي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتب أولوياتها وتطبيق الإستراتيجيات للتقليل من المخاطر، تتضمن كلا من الوقاية من المخاطر المحتملة والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية فهي عملية مستمرة تشترك فيها الموارد البشرية في جميع مستويات المؤسسة.

[1] - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 149-150.

2-**خطوات الأساسية لبناء إستراتيجية لإدارة المخاطر** :

أ-**تقييم البيئة**:بوضع قاعدة لكيفية النظر للخطر وكيفية التعامل معه من قبل العاملين في المؤسسة، حيث يضمن ذلك تحديد فلسفة إدارة المخاطر، كما أن تحديد الأهداف من قبل الإدارة يمكنها من تميز الأحداث المحتملة التي تؤثر على إنجازها.

ب-**تميز الأخطار**: وذلك بالإجابة على السؤالين: ماذا يمكن أن يحدث؟ وكيف يمكن أن يحدث؟

فالأحداث الداخلية والخارجية تؤثر على إنجاز أهداف المؤسسة،ويجب إن تميز الإدارة بين الأخطار والفرص.

- **تحليل الأخطار**: يتم هذا التحليل بأخذ إمكانية حدوث الخطر درجة وتأثيره الخطر ودرجة تأثيره على أهداف المؤسسة بعين الاعتبار، حتى قاعدة واضحة للكيفية، التي يجب أن تدار بها الأخطار القيمة.

-**تقييم الأخطار**: تقدر الإدارة المخاطر المحتملة الحدوث وتختار وردود فعل الخطر: تجنب وتخفيض الآثار المترتبة ،وتطور الإدارة بعد ذلك مجموعة نشاطات لترتيب المخاطر حسب أولوياتها.

-**مناقشة الأخطار**: من هذه المرحلة يتم تحديد البدائل الإستراتيجية الممكنة للسيطرة على الخطر، ثم اختيار البديل الإستراتيجي الأمثل منها،والذي على ضوءه تطور خطط لمعالجة الخطر تتضمن الوسائل اللازمة لذلك. [1]

[1]-عبدا لرشيد بن ديب وعبدا لقادر شلالي، مداخلة بعنوان مدخل إ إستراتيجي لإدارة المخاطر، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات يومي 25-26 نوفمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008، ص ص 7 -6

المبحث الثالث: إدارة الأخطار في شركات التامين

يتمثل الخطر الذي قد نواجهه شركات التامين هو إن تصبح في لحظة ما مطالبة بالوفاء بالتزامات تفوق قدرتها المالية سواء كانت في صورة احتياطات أو مخصصات فنية.

المطلب الأول: تعريف الخطر في شركات التامين

هو الفرق الموجب بين الاحتمال الفعلي والتوقع للخسائر المادية المحتملة وهذا التعريف يتبنى وجهة نظر شركات التامين حيث إن شركة التامين تقوم بحساب معدل الخسارة الفعلي الذي على أساسه تحسب أقساط التامين مقدما وتحصيلها في معظم الأحوال مقدما والتالي فان الخطر بالنسبة لها يتعلق بعملها الأساسي وهو التامين الذي يتمثل في الفرق الموجب بين معدل الخسارة الفعلي ومعدل الخسارة المتوقع الذي حسبت على أساسه الأقساط1.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأخطار في شركة التامين

إن إدارة الخطر يقصد بها التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حدوثه والتقليل من حجم الخسائر الذي تترتب على ذلك، مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر لدى صاحب الخطر ومديره كل ذلك باقل تكلفة ممكنة. 2

المطلب الثالث: دور إدارة الأخطار لشركات التامين بالنسبة لعميل التامين

ويتمثل فيما يلي:

1-دراسة الأخطار التي يتعرض لها العميل، حيث تقوم هذه الإدارة باكتشاف الأخطار المختلفة التي يتعرض لها العميل ثم تصنيف وفرز هذه الأخطار وتحديد الأخطار القابلة للتامين والأخطار غير قابلة للتامين.

---

[1]- عيد احمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التامين، الأردن، 2011، ص232.

[2]-سلامة عبد الله سلامة، الخطر التامين، الأصول العملية والعلمية، الطبعة الرابعة القاهرة، 1974. ص 51.

2- إعداد دليل علمي لأخطار العميل، وفي هذا الدليل تحدد الأخطار التي يتعرض لها العميل ومسبباتها سواء كانت مسببات طبيعية او مسببات شخصية وكذلك تحديد الخسائر المباشرة الناتجة عن تحقق ظواهر الخطر المختلفة وكذلك الخسائر غير المباشرة

3- دراسة مراحل النشاط الاقتصادي للعميل وتحديد الأخطار القابلة للتامين التي يتعرض لها وتوجيهه إلى انسب السياسات والوسائل لمواجهة هذه الأخطار

4- القيام بدور المعاينة ودراسة الأخطار المراد التامين عليها من جانب العميل، وتحديد درجة خطورتها واتخاذ القرار المناسب بالنسبة للتامين عليها وإرشاد العميل إلى وسائل الوقاية والمنع لتخفيض درجة خطورة هذه الأخطار

5- دراسة وسائل الوقاية والمنع في مراحل النشاط الاقتصادي المختلفة وتحديد مدى كفايتها وكفاءتها لمواجهة الأخطار المخصصة وتحديد نواحي القصور وطرق معالجتها.

6- دراسة نظم إدارة الأخطار الإجبارية لدير العميل وتحديد مدى كفايتها ونواحي القصور فيها وطرق معالجتها سوءا بالتامين التجاري أو بالوسائل والسياسات الأخرى لإدارة الأخطار.

7- مساعدة العميل في اختيار السياسة المثلى لإدارة أخطاره، حيث انه في هذا المجال فان هذه الإدارة يقع عليها عبئ إرشاد العميل إلى انسب سياسة يمكن إتباعها لمواجهة الأخطار التي يتعرض لها وبصفة خاصة الأخطار غير القابلة للتامين والتي يترتب عليها خسائر غير عرضية.

8- إرشاد العميل إلى كيفية الحصول على الخصومات الممنوحة على القسط والناشئة على كون إخطاره قابلة للتامين من الأخطار الجيدة، وكيفية مواجهة الخسائر غير المباشرة الناشئة عن الأخطار المؤمن منها.

9- تلعب إدارة الأخطار دورا ملموسا للتأمينات الإجبارية المفروضة على العميل وذلك في ضوء دراسة هذه التأمينات وتحديد نواحي القصور فيها وطرق معالجتها، مثل التأمينات الاجتماعية على العاملين، تأمينات المسؤولية المدنية.

المطلب الرابع: دور إدارة الأخطار بشركات التامين بالنسبة لشركة التامين

تلعب إدارة الخطر في شركات التامين دورا هاما بالنسبة لشركة التامين ذاتها حيث يتمثل هذا الدور فيما يلي:[1]

1- تركيب محفظة الشركة وطبيعتها من حيث أنواع التامين المختلفة والمكونة لها من حيث حجمها وتجانس المتخطيات في كل نوع.

2- تقسيم الإخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية والت تقع على مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد الالتزامات ومعيدي التامين.

3- تحديد هيكل إعادة التامين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة حدودها وشروطها.

4-تحديد احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التامين ومن كل خطر مقبول.

5-مراجعة تقديرات إدارة المطالبات المباشرة للمخصصات الفنية من كفايتها لمقابلة التزامات الشركة المستقبلية المستخدمة في ذلك أدوات علمية في التحليل مع إضافة العامل الشخصي المبني على خبرة فعلية بالواقع.

-إدارة أخطار الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها شركات التامين ككيات اقتصادي بالمجتمع.

6-مساعدة إدارة العلاقات العامة في شركات التامين لتحديد انسب لسياسات الدعاية والترويج لتغطيات التأمينية التي تقدمها شركات التامين.

[1]-عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص ص 246-247.

خلاصة:

من خلال هذا يتبين أن إدارة المخاطر أصبحت تعد من الإدارات ذات الأهمية الكبرى في المشروع الاقتصادي باعتبارها الأداة الوحيدة التي تكفل للمؤسسة عنصر البقاء والتطور المتواصل والمستمر من خلال فتح الطريق أمامها لكي تبصر ما يخفيه المستقبل من أحداث هذا الأمر الذي أوجب على شركات التامين وأصحاب الوحدات الاقتصادية أن تجعل إستراتيجية إدارة المخاطر من أولوية الأولويات وأن ترقى بها إلى مراتب عالية على مستوى الإدارة العليا، فإن كانت الإدارة المالية تعمل على تدعيم المركز المالي للوحدة الاقتصادية، فإن إدارة المخاطر حافظة لبقاء الموارد استمرار الحياة لوحدات المؤسسة وضمان الآمان للاستمرار والتطور الحاصل في عالم الاقتصاد والمال.

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية إسقاطا لما جاء في الجانب النظري للبحث، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إطار منهجي لها يسمح بتحديد وتنظم المعلومات التي يجب الحصول عليها بهدف الوصول إلى استخلاص نتائج ميدانية تقود إلى التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة .

يهدف هذا الفصل إلى التحليل قدرة شركة التامين على المساهمة في إدارة المخاطر المختلفة التي يواجهها الأفراد والمنشآت وذلك بدراسة ميدانية لشركتين التامين بولاية المسيلة .

بغية تحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل مبحثين حيث قمنا بتقديم لمحة عامة حول نشأة شركات التامين ومن ثم التعرف على الهيكل التنظيمي وتقديم مفهوم التحليل العاملي وطرقه أما المبحث الثاني فسنقوم بتقديم الدراسة الوصفية للمعطيات الإحصائية.

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

من خلال القسم النظري رأينا أهمية التأمين، والدور الذي يلعبه هذا الأخير في حياة الفرد والمجتمع، وكان من الواجب أن نرى هذا العضو الحساس ونقترب منه، ونتعمق فيه أكثر، حتى نتوصل إلى نظرة صحيحة وشاملة فكان اختيارنا لأحد الشركات التامين في المسيلة وهي: LA CAAR و LA SAA

المطلب الأول : التعريف الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين وكالة LA CAAR بالمسيلة.

1- نشأتها[1]:

أنشأت وكالة المسيلة (رقم 508) بتاريخ 30 ديسمبر 1987 وهي الجهوية (وحدة) بقسنطينة، ومن ثم إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة، وجاء تأسيسها تماشيا مع الوضعية الاقتصادية لولاية المسيلة آن ذاك، أي تزامنا مع إنشاء المنطقة الصناعية بالولاية بمركباتها المختلفة. تقع الوكالة بالجهة الجنوبية للمدينة بحي 206 مسكن، وتعمل على تغطية جميع أنواع التأمين الموجودة داخل الولاية وما جاورها من الولايات الأخرى. يوجد على رأس هذه الوكالة مدير-مدير الوكالة- يعمل على الربط بين مختلف مصالح الوكالة التي تشغل 10 مناصب منهم 5 إطارات و5 عمال إداريين موزعين على الصالح التالية:

- مصلحة الأخطار الصناعية.
- مصلحة الأشخاص و السيارات.
- مصلحة المحاسبة والمالية.
- مصلحة النقل.
- مصلحة التجارة.

[1] شركة التأمين وإعادة التأمين وكالة المسيلة.

2- الهيكل التنظيمي للوكالة.

تحتوي وكالة LA CAAR بالمسيلة على خمس مصالح هي:

1- مصلحة الأخطار الصناعية: تختص بتنفيذ مختلف عقود التأمين المتعلقة بالأخطار الصناعية مثل أخطار المسؤولية المدنية و المسؤولية المهنية بالمسؤولية المدنية على المنتوجات، الحريق، السرقة،...الخ، وتعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح الباقية في كونها الأكثر إنتاج (إيراد) للشركة

2- مصلحة الأشخاص والسيارات: تنقسم هذه المصلحة إلى قسمين، قسم يهتم بتأمين السيارات من جانب الإنتاج (عقد التأمين) والحوادث (التعويض)، والقسم الثاني يتكفل بتأمين الأشخاص (التأمين المدرسي، تأمين العمل، تأمين السفر الفردي والجماعي، تأمين القروض).

3- مصلحة المحاسبة والمالية: تصب فيها عمليات الأربع مصالح الأخرى،تختص بالتسيير المالي والمحاسبي و الإداري للوكالة ،تقديم الميزانية الختامية ، باقي الحسابات و القوائم المالية الملحقة.

4- مصلحة النقل: تختص هذه المصلحة بتأمين جميع أنواع النقل البري، الجوي والبحر للمنقولات.

5- مصلحة التجارة: تتكفل بعملية الإشهار عن الوكالة، فهي تظهر نشاطا حثيثا للتعريف بنشاط الوكالة على مستوى مراكز الاستقطاب التجارية و المالية للولاية.

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي للوكالةLA CAAR وكالة 508 المسيلة.

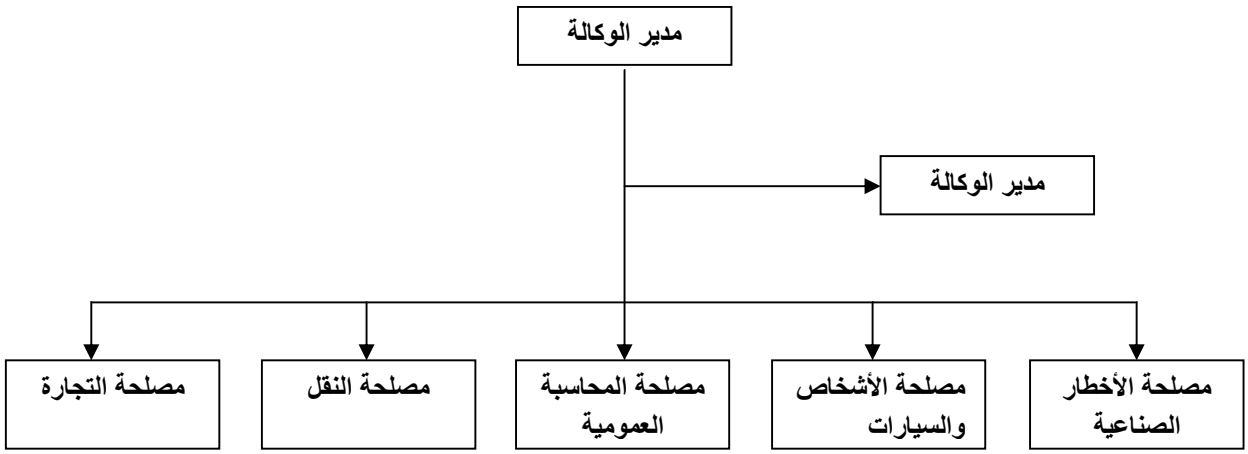

المصدر: مستخرج من وثائق إدارة الوكالة.LA CAAR

3- أنواع التأمينات حسب الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

للتأمين عدة أنواع وعدة تصنيفات لكننا ارتأينا أن نصنفها على أساس الإدارة العملية لوكالة LA CAAR بالمسيلة،حيث أصبحت تمارس التأمين الشامل وبعبارة أخرى تقوم بتأمين جميع المخاطر، وذلك راجع إلى النهضة الاقتصادية التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها ونلخص هذه المخاطر فيما يلي:

3-1ـ تأمين الأشخاص والسيارات: وتنقسم إلى قسمين هما:

أ- **تأمين الأشخاص**: تتضمن تأمينات الأشخاص عدة أنواع من الأخطار هي:

أولا: **تأمين الحوادث**: يمكن أن يأخذ التأمين على الأشخاص الشكل الفردي أو الجماعي، وهو تأمين الشخص ذاته أو ممتلكاته من الحوادث التي قد يتعرض لها مثل الموظف، الطبيب، التاجر، الحرفي والفلاح...الخ.

ثانيا: **تأمين التنقل(السفر)**: يأخذ الشكل الفردي أو الجماعي، وفيه شقين هما:

* **تأمين السفر للخارج**: يعتبر هذا النوع من التأمين منتوج جديد بالنسبةLA CAAR ، وفي الوقت الحالي يعتبر منتوج تحت الطلب وذلك لاستخدامه في ملف طلب التأشيرة.(VISA Changel)

*** تأمين السفر عبر مناطق الوطن.**

ثالثا: التأمين المدرسي: وهو اختصاص LA CAAR أنشأته لفائدة أطفال الجزائر سنة 1999 ويكفي دفع 90دج كل سنة، لكل طفل متمدرس يقل عمره عن 18عام.

رابعا: التأمين على الحياة: ويتضمن هذا النوع من التأمين الأخطار المرتبطة بمدة الحياة البشرية، العجز الدائم والمؤقت، الوفاة، المصاريف الطبية الصيدلانية والجراحية...الخ. يدخل هذا النوع من التأمين كضمان في حالة طلب قرض من البنك مثلا.

خامسا: تأمين التقاعد: يضمن العامل بعد التقاعد تعويضا.

سادسا: التأمين الجماعي: هو تأمين مجموعة من العمال يكون مجموعها ما بين 25-75 فرد من مؤسسة واحدة يساهمون شهريا بنسبة رمزية (240دج) مقابل تعويض 20%، وكذلك هناك بعض الامتيازات يتحصلون عليها كالزواج، ازدياد مولود أو موت فرد من العائلة...الخ. ويكون التعويض في حالة موت المؤمن له وفق سن محددة من شركة التأمين المتفق عليه في عقد التأمين.

ب- تأمين السيارات: تأمين السيارات تأمين إجباري لكل سيارة، ومجموع الأخطار (الأضرار) التي يؤمن عليها هي:

- المسؤولية المدنية للمؤمن له، يستوجب لكل مالك سيارة أن يكتب تأمين المسؤولية المادية عن الأضرار المعنوية والمادية التي يمكن أن يسببها للغير ويضمن هذا التأمين في حالة تحركها أو توقفها.
- التأمين على هيكل السيارة وضمان خسارة الاصطدام.
- ضمان السرقة، الحريق وانكسار الزجاج.
- ضمان لصالح الراكبين في السيارة.

3-2- تأمينات النقل: تتعرض البضائع مهما كانت طبيعتها، وكيفية تغليفها ونوع الوسيلة المستعملة لنقلها إلى أخطار عديدة هي:

أ- **النقل البحري**: يختص في تأمين المنقولات بأنواعها التي تستورد من الخارج وتأتي عن طريق البحر والقابلة للتلف، وهذا النوع من التأمين هو الأكثر استعمالا من أخطار النقل الأخرى.

ب- **النقل الجوي**: وتخضع لنفس مبادئ تأمين النقل البحري أما عن تأمين المراكب الجوية فهو يضمن الأضرار المادية التي تلحق بالمركبة الجوية حسب الاتفاق في عقد التأمين.

ج- **النقل البري**: بنص هذا النوع على الأضرار التي تلحق بالمنقولات المنقولة عبر الطرق البرية أو السكك الحديدية، وبالإمكان أن يمتد الضمان أثناء عمليات الشحن والتفريغ وذلك حسب الاتفاق في العقد.

3-3- تأمين الأخطار الصناعية: ويشمل هذا النوع من التأمين أصناف متعددة من بينها ما يلي:

أ- **تأمين خسائر الاستغلال**: يعوض المؤمن له بجزء من النفقات العامة التي لا يمكن امتصاصها بعد تدني رقم الأعمال من جراء وقوع حادثة.

ب- **تأمين كسر الآلات**: تضمن الأضرار التي تلحق بالآلات المؤمن عليها.

ج- **تأمين خطر الحريق، الفيضانات، الزلازل، الانفجارات، سقوط الأجهزة...الخ.**

د- **تأمين أخطار التركيب للعتاد المؤمن عليه.**

هـ- **تأمين متعدد الأخطار الموجه للسكن وللعمارات، المباني الصناعية وللصناعة، المنتوجات الصناعية.**

4- أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ودورها الاقتصادي.

لهذه الشركة مجموعة من الأهداف نعرضها من خلال النقاط التالية

1- أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

- تنويع محفظة الشركة وتوسيع نشاطها، وذلك بتغطية مختلف منتوجات سوق التأمين.

- تطوير شبكة التوزيع الوطنية، بإنشاء وحدات ووكالات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد ومنافسة الشركات الأخرى.

- العمل على توعية الأشخاص بضرورة التأمين.

- تحقيق الأرباح، تساهم في الاستمرار وغزو الأسواق الأجنبية.

- تشجيع الادخار في المدى الطويل، والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتوظيف رؤوس الأموال على شكل ودائع لدى البنوك.

2- الدور الاقتصادي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين.

إن للتأمينات دورا رائد وفعال في زيادة خلق التراكم المالي واستقطاب الفوائض المالية المتواجدة خارج قنوات الوساطة المالية من بنوك ومؤسسات مالية خاصة إذا ما تعلق الأمر بولاية كولاية المسيلة التي تتميز بظاهرة الاكتناز من ناحية،وظاهرة الجهل أو تجاهل أهمية وفائدة التأمين من ناحية أخرى،بالإضافة لعدم وجود ثقافة التأمين. وفي هذا الشأن نرى أن مصلحة الإشهار (مصلحة التجارة) كفيلة بتعريف المتعاملين الاقتصاديين بدور الوكالة التي تعمل على:

- مراكمة ادخار هام جدا ثم المشاركة في تمويل مشاريع الاستثمارات على مستوى ولاية المسيلة و على المستوى الوطني بصفة عامة (تمويل المشاريع الإنمائية).

- المساهمة في الحماية من الأخطار التي تهدد الممتلكات الوطنية (الخاصة والعامة).

- توازن التدفقات المالية الخارجية للقطاع عن طريق عملية إعادة التأمين، فالولاية تتوفر على عدد لبأس به من المتعاملين الخواص الذين يمتهنون التجارة عن طريق الاستيراد.

ولقد عرفت الوكالة كغيرها من الوكالات والشركات التابعة لقطاع التأمينات مؤخرا تحولات مهمة ترمي لتكيفها مع اقتصاد السوق الذي يقوم على حقيقة الأسعار وإعطاء مكانة كبرى للوساطة المالية في تعبئة الادخار لذا فإن الإصلاح في هذا القطاع جاء لتحقيق عدد من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي:

* الانفتاح على الأسواق الوطنية والدولية بما يضمن سير نشاطها.

* تكيف مجموع الإجراءات التشريعية و التنظيمية كمجريات اقتصاد السوق.

* تحسين نوعية الخدمات المقدمة التي كانت سابقا تخضع لقواعد الاحتكار والتخطيط المركزي.

* توسيع تشكيلة المنتجات والخدمات المتعلقة بالتأمينات والانفتاح على تخصصات جديدة أمنتها ظروف اقتصاد السوق.

* الصمود أمام المنافسة في سوق التأمينات خاصة بعد التعديلات الجديدة على قانون التأمين 1995.

المطلب الثاني: الشركة الوطنية للتأمين وكالة SAAبالمسيلة

1- تعريف بالوكالة[1]:

وهي: الشركة الجزائرية للتامين SAA ، والتي تقع في الجزائر العاصمة، حيث تعتبر كمكسب هام للوطن خصص لإنشائها رأس مال قدره 8000000000 دج، لهدف التأمين الشامل، وقد عرفت توسعا كبيرا لنشاطاتها على مستوى القطر الجزائري وهي تظم العديد من الوحدات منها :

-وحدة الجزائر VI-III-II-I والتي تغطي نواحي الجزائر العاصمة

- وحدة الشلف -وحدة الأغواط - وحدة المدية -وحدة ورقلة

- وحدة تيزي وزو - وحدة عنابة - وحدة باتنة -وحدة بجاية

- وحدة بسكرة - وحدة قسمنطينة - وحدة وهران - وحدة غليزان

- وحدة سيدي بلعباس - وحدة بشار - وحدة تلمسان

وقد وقع اختيارنا على وكالة المسيلة تابعا لوحدة سطيف ، التي تم إنشاؤها في:

17-11-1978، من تحديد وزاري شبكة تجارية، وهذه الوحدة تتكون من 19 وكالة ومن ثلاثة مراكز خبرة للولايات الثلاثة التالية :

[1]- الشركة الوطنية للتأمين وكالة SAA بالمسيلة

1- مسيلة

2- برج بوعريريج

3- سطيف

2- الهيكل التنظيمي للوكالة.

ا– **المديرية العامة**: تتجسد في شخصية المدير الجهوي الذي يمثل السلطة الرئيسية في الشركة والمسؤول الأول عن تحقيق أهدافها .

فالمدير يتولى مهام التخطيط والتوجيه والتنسيق وتنظيم العمل داخل الشركة بالتنسيق مع رؤساء الدوائر كما يعمل على مراقبة وضمان السير الحسن داخل الشركة وفروعها

ب- **دائرة الإنتاج**: المهمة الأساسية لهذه الدائرة هي بيع الضمان للمتعاملين مع الشركة وهي تنقسم إلى ثلاثة مصالح أساسية هي :

- مصلحة السيارات: ويتمثل دورها أساسا في تأمين السيارات التابعة للخواص و الشركات الوطنية والخاصة، إضافة إلى سيارات المصالح الإدارية و الجماعات المحلية

- مصلحة التأمين الأشخاص: يتمثل دورها في التأمين على الأشخاص و الشركات ضد مختلف الأخطار التي يمكن أن تحدث العديد من الخسائر المادية و المعنوية

- مصلحة الأخطار المتعددة

ج- دائرة التسويق: تتمثل مهمة هذه الدائرة في التوجيه الوكالات والوكلاء المعتمدين كذلك تبحث عن فرص التسويق ودراسات وبيانات موجودة كالاحتياطات التي تصدر من الحكومة والحرف التجارية والمعلومات المستمدة من سجلات المؤسسة

كما تقوم بعملية إشهار لتعريف الأشخاص بالخدمات التي تقدمها المؤسسة وامتيازات وتقوم بإعداد تنبؤات مستقبلية وهي تنقسم إلى مصلحتين هما :

- مصلحة البحوث والدراسات - مصلحة الشراء و البيع

د- دائرة المنازعات: وتشمل عدة مصالح كمصلحة الإحصائية ومصلحة المنازعات المادية، إضافة إلى مصلحة المنازعات الجسمانية .

هـ-دائرة الإدارة والمالية: وهي الركيزة الأساسية لأنها المسؤولة على سير الشركة وكل فروعها من الناحية المالية. وبها عدة مصالح منها :

- مصلحة المحاسبة .
- مصلحة المستخدمين.
- مصلحة الوسائل العامة والحركة الاجتماعية .

وللعلم أن هناك علاقة بين مختلف هذه المصالح على النحو يسمح بالسير الحسن

3- أهداف الوكالة

وتهدف هذه الشركة إلى:

- الوقاية من الأخطار من خلال الحمالات الإشهارية
- المساهمة بقدر كافي في نمو الاقتصادي
- العمل على جلب العديد من العملاء
- المساهمة في نشر الوعي بوجوب التأمين
- تحسين وتقديم خدمات اجتماعية منها التكفل بتقديم جميع التعويضات إلى الأشخاص أو المؤسسات المتضررة بشرط أن تكون مؤمنة

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

للقيام بهذه الدراسة يجب استعمال نموذج التحليل العاملي، ويتم ذلك من خلال حسابها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والتي تعني الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية .

ü مفهوم و طرق التحليل العاملي

1- مفهوم التحليل العاملي

يعتبر التحليل العاملي من الأساليب الرياضية التي تهتم بتنظيم وتصنيف الظواهر العلمية في مختلف مجالات الحياة (علم النفس، البيولوجيا، علم الاقتصاد، الفلاحة ...) وهو أسلوب إحصائي يستخدم في معالجة البيانات المتعددة التي ترتبط فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباطات .

يبدأ التحليل العاملي بحساب الارتباطات بين عدد من المتغيرات فنحصل على مصفوفة الارتباطات، ثم نقوم بتحليل هذه المصفوفة تحليلا عامليا لنصل إلى أقل عدد ممكن من المحاور Axes أو العوامل Facteurs تمكننا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين المتغيرات، ذلك أن الاكتفاء بدراسة مصفوفة معاملات الارتباط لا يؤدي إلى فهم كامل للمجال المشترك فيما بين هذه المتغيرات، حيث يبين كل معامل من معاملات الارتباط في المصفوفة علاقة بسيطة بين متغيرين فقط من متغيراتها دون أن يبين أهمية أو دور العلاقة بين هذين المتغيرين ومتغير ثالث وبذلك لا نستطيع عند هذا المستوى أن نقدر العلاقة بين ثلاث متغيرات معا، أو بين متغيرات مصفوفة الارتباط .

يتمثل موضوع التحليل العاملي في تقسيم مجموعة المتغيرات التي تلد ظاهرة معينة[1]. إلى مجموعات جزئية يرتبط أفرادها تبعا لعدد من الأسس Facteurs حيث يرتكز العمل على تحليل معاملات الارتباط التي تحسب لمختلف المتغيرات .

فإذا كانت لدينا q متغيرة فان عدد معاملات الارتباط التي يمكن حسابها لهذه المتغيرات مأخوذة مثنى مثنى هو :

$$C_q^2 = \frac{q(q-1)}{2}$$

2- طرق التحليل العاملي

تتعدد الطرق الرياضية المستخدمة في نتائج التحليل العاملي، حيث تزيد هذه الطرق عن خمسة عشرة طريقة ولكل منها خطواتها الرياضية، لذلك فان الخوض بكافة هذه الطرق من شأنه أن يقودنا في أمور تفصيلية نحن في غنى عنها لذلك سنكتفي بالتطرق إلى طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية التي تعد الأكثر استخداما عند الباحثين

[1]- كماسي محمد، دراسة تحليل سياسات الانفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970و2000، شهادة ماجستير في التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 100-1001 .

- **طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية :**

تهدف هذه الطريقة إلى تمثيل البيانات (المشاهدات الموجودة في فضاء متعدد الأعداد في فضاء جزئي مولد بمحاور عاملية (أقل في البعد من الفضاء الأول)، بعبارة أخرى فان هدف هذه الطريقة هو إيجاد متغيرات جديدة- غير مترابطة خطيا فيما بينها - هي توليفات خطية من المتغيرات الأصلية المترابطة خطيا فيا بينها.

1- تقديم الطريقة :

ليكن X جدول الأفراد والمتغيرات به q متغير (خاصية) محسوبة ل p فرد (مشاهدة) والذي يمكن كتابته على النحو التالي :

$$X = \begin{bmatrix} X11 & .... & X1q \\ \text{M} & \mathbf{O} & \text{M} \\ Xp1 & .... & Xpq \end{bmatrix}$$

كل فرد (ei) له q خاصية، إذن يمكن كتابة الجدول X على النحو التالي :

$X = \begin{pmatrix} e1 \\ e:p \end{pmatrix} P_{x1}$ حيث : ie=(Xi1…Xip) .

ان التمثيل الهندسي لهذه السحابة غير ممكن (في حالة 3<q) ،إذن فما هو السبيل للحصول على تمثيل هندسي لسحابة النقاط ؟

لنفترض أننا نريد تمثيل هذه السحابة في مستوي،فما علينا القيام به هو إسقاط النقاط ei على مستوي .

لتكن $f_1, f_2,....f_n$ مسافة النقط $e_1, e_2,....e_n$ إن التمثيل لن يكون بشكل دقيق نظرا لأن المسافات بين مساقط النقط f_i و f_j في المستوي ليست نفسها المسافات بين e_i و e_j في الفضاء ذو البعد q فالمسافة بين f_i و f_j تكون أقل أو تساوي المسافة بين e_i و e_j، إذن هناك انحرافات تسعى إلى تدنيها، وهذا الأمر يقود إلى البحث عن مستوى الإسقاط أين تكون المسافات محفوظة بشكل جيد (الانحرافات أقل ما يمكن)، أي جعل المقدار $d^e\ (f_i, f_j)$ اكبر ما يمكن .

لتحديد هذا المستوى والذي نسميه المستوى الأساسي plan principal يكفي إيجاد مستقيمين [1].

2-توفيق سحابة النقاط :

ليكن ie و je نقطتين من R^2 بحيث: $ie = X_{i1}; X_{i2}; .....X_{Iq}$

Je=(JX1,JX2,…PJX)

ليكن f_{U1} المحور العاملي المولد بشعاع الوحدة U1 .

ولتكن i و f_j مسقطي النقطتين e_i و e_j على الترتيب على المحور f_{U1} كما هو موضح في الشكل أدناه .

الشكل رقم (03): يوضح إسقاط النقط على محور

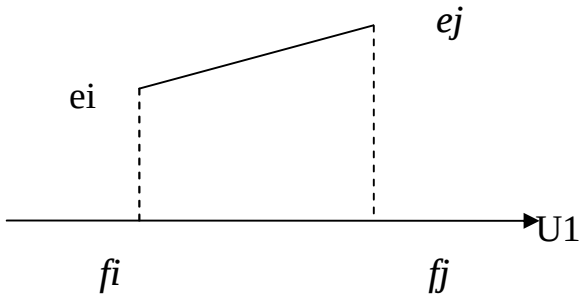

المصدر : محمد كماسي، دراسة تحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970و2000،شهادة ماجستير في التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر،2002.

الهدف هو جعل الخطأ المرتكب نتيجة اسقاط النقاط e_i و e_j على المحور f_{U1} أقل ما يمكن، يتحقق هذا الهدف عندما يكون مجموع مربعات مساقط النقاط على المحور العاملي f_{U1} أكبر ما يمكن أي: $\sum d^2(fi, fj)$ أعظمي .

لدينا :

$$d(f_i, f_j) = U_1(e_i - e_j)$$

بإجراء عملية التربيع وإدخال المؤثر $\sum$ على العلاقة السابقة نحصل على :

$$\sum d^2(if،jf) = \sum [u`1(ie-je)]^2 = \sum [u`1(ie-je)][u`1(ie-je)]`$$

[1]- مرجع نفسه ، ص 110.

=u`1[∑(ie-je)(ie-je)`]u1

=u`1[∑(ie-je)(ie-je)`u1]

ولكن: ∑(ie-je)(ie-je)=2p²V.

حيث : V : مصفوفة التشتت وتمام التشتت لسحابة النقاط .

اذن فتعظيم المقدار d²(if؛jf) يعود الى تعظيم المقدار u`1.V.u1 تحت شرط u`1.u1=1، فالمطلوب هو حل البرنامج الرياضي التالي :

$$\begin{cases} Max\ u`1V.u1 \\ s/c : u`1.u1 = 1 \end{cases} \longrightarrow \text{أ}$$

لحل (أ) نستخدم دالة لاغرانج L كما يلي

$$\boxed{Max\mathcal{L}(u1) = u`1Vu1 - \lambda(u`1u1 - 1)}$$

حيث: $\lambda 1$ هو معامل لاغرانج.

الشرط الضروري لبلوغ دالة لاغرانج النهاية العظمى هو انعدام المشتقة الأولى

للدالة $\mathcal{L}(u1)$ أي أن: $\mathcal{L}`(u1) = \frac{\delta\mathcal{L}}{\delta u1}=0 \longrightarrow 2uV1-2\lambda 1u1=0$

$$\longrightarrow uV1 = \lambda 1u1 \ldots\ldots(1)$$

من (1) يتبين أن شعاع الوحدة u1 هو شعاع ذاتي للمصفوفة V مرافق للقيم الذاتية $\lambda 1$.

وعليه فان حل البرنامج (أ) يعني إيجاد أكبر قيمة ذاتية للمصفوفة V ومنه يتحدد تماما شعاع الوحدة u1 المولد للمحور uf1، فإذا أردنا توفيق سحابة النقاط بمستوي فما علينا سوى إيجاد محور ثاني uf2 مولد بشعاع الوحدة u2 وعمودي على u1 .

بإتباع نفس خطوات إيجاد المحور u1 نحاول إيجاد u2 المولد للمحور uf2 فالمسألة تؤول الى حل البرنامج الرياضي التالي .

$$\begin{cases} Max\ u`2.V.u2 \\ s/c \{u`2.u2 = 1\ ; u`1.u2 = 0 \end{cases} \longleftarrow \text{ب}$$

و الذي يعني تعظيم دالة لاغرانج $V(U2)$:

$$\text{Max } \mathcal{L}(u2) = u`2.V.u2 - \lambda2(u`2.u2 - 1) - ɧ(u`2.u1 - 0) \dots . (1)$$

حيث $l2$ و ɧ هي معاملات لاغرانج.

الشرط الضروري لتحقيق النهاية العظمى لدالة لاغرانج هو انعدام المشتق الأول

$$\mathcal{L}`(u2) = \frac{\delta\mathcal{L}}{\delta u2}=0 \qquad 2uV2-2^{\lambda}2u2-ɧu1=0\dots.(2)$$ بمعنى:

بضرب طرفي المعادلة (2) في منقول u1 نحصل على :

$$- 2\,l2\,.u2u`1-ɧu1.u`1=0 \qquad \dots\dots\dots(3)$$

$$2V.u2.u`1$$

وبما أن : $u2.u`1=0$ و $u1.u`1=1$ فإن المعادلة (3) تكافؤ: $ɧ=0$.

بتعويض قيمةɧ في المعادلة (2) نحصل على:

$$2V.u2-2\,\lambda2.u2 = 0 \rightarrow V.u2 = \lambda2.u2 \qquad \dots\dots\dots\dots(4)$$

من العلاقة (4) يتبين أن شعاع الوحدة u2 ما هو إلا شعاع ذاتي للمصفوفة V مرافق القيمة الذاتية $l2$. ويصبح المحورين uf1 و uf2 شعاعين ذاتيين مرافقين للقيمتين $l1$ و $l2$ على التوالي للمصفوفة V. يشكل المحوران *uf1* و *uf2* أساس متعامد للمستوي الذي يعطي أحسن توفيق لسحابة النقاط.

في الحالة العامة، عندما نريد توفيق سحابة النقاط بفضاء شعاعي جزئي ذا بعد k حيث q>k. فإن الإشكالية تؤول إلى إيجاد جميع القيم الذاتية للمصفوفة V، حيث نرفق بكل قيمة ذاتية li شعاع ذاتي iuf.

هذه الأشعة المتعامدة فيما بينها تشكل أساس للفضاء الشعاعي الذي يمثل بشكل جيد سحابة النقاط بمفهوم المربعات الصغرى العادية[1].

[1]- محمد الأمين كباسي، مرجع سابق، ص ص 109-114.

3-خطوات إجراء طريقة التحليل:

يمكن إيجاز خطوات التحليل العاملي (بصورة مشابهة تطبق هذه الخطوات لإجراء تحليل المركبات الأساسية) كما يلي[1]:

1) تشكيل مصفوفة البيانات .

2) تحويل مصفوفة البيانات إلى مصفوفة ارتباطية.

3) تحديد عدد العوامل(المكونات) الباقية:

- محك الجذور المميزة التي تزيد عن 1.0 (محك كايز).

- اختبار سكري.

- نسبة التباين المفسر لكل مكون أو عامل (5-10%).

- نسبة التباين المتجمعة المتصاعدة (70-80%).

4)استخراج مصفوفة تشبعات العوامل(المكونات) الأساسية قبل التدوير، حيث تمثل كل خلية من خلاياه معامل ارتباط بين المتغير الواحد والعوامل (المكونات) الرئيسية و يطلق على معاملات الارتباط في هذه المصفوفة تشبعات العوامل (المكونات) وتتراوح قيمتها مابين 1+،1-.

5)استخراج مصفوفة تدوير العوامل(المكونات)، حيث تصبح بموجب هذه المصفوفة المتغيرات عمودية و العوامل(المكونات) أفقية.

6)استخراج مصفوفة الدرجات العاملية للعوامل(المكونات) المدورة.

[1]- ثائر مطلق محمد عياصرة، **النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،ص 384.

المبحث الثاني: التحليل بطريقة المركبات الأساسية

المطلب الأول: تحليل بطريقة المركبات الأساسية في الشركة الوطنية للتأمين وإعادة وكالة LA CAAR

1- التعريف بالمتغيرات الدراسة:

تم تصنيف المتغيرات المعتمدة في الدراسة إلى اثنان وعشرون متغير

- أخطار الحرائق والانفجارات: (IERA)
- أخطار الصناعية المتعددة: (MULIND)
- تامين أخطارا لسكنات:MULRHAB)
- تامين المجمعات: (MULRIMM)
- التامين التجاري والحرفي(MULRCART)
- رؤساء المؤسسات: (RCCE)
- البلديات: (RCCOMM)
- الجمعيات الرياضية: (RCASS)
- المخيمات الصيفية: (RCCV)
- قطاع التربية:(RCSE)
- تأمينات أخرى مختلفة: (ARCG)
- تأمينات أخطار المهنية: (RCPRF)
- تامين أخطار السرقات: (VMARCH)
- سرقات الأشخاص: (VPER)
- تامين الآلات الكبيرة: (BMACH)
- العتاد الالكتروني: (MELET)
- أنظمة الإعلام الآلي: (PSIF)
- أخطار الكوارث: (ACECAT)

- أخطار الكوارث الطبيعية: (ACECNAT)

-أخطار الحرائق البسيطة: (ENCH)

2-تحليل نتائج تطبيق طريقة ACP:

من أجل تحليل إحصائي أكثر عمقا للأخطار قمنا بتطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية باستخدام برنامج SPSS، واتبعنا الخطوات التالية:

1_تحليل نتائج ACP على عقود التأمين.

2_تحليل مصفوفة معاملات الارتباط الخطي.

3_تحليل جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات.

الجدول رقم(1) : يبين المتوسطات و الانحرافات المعيارية.

	Moyenne	Ecart type	Analyse N
IERA	12,933,744.9560	1,710,851.64217	5
MULRIND	683,868.1500	115,730.99009	5
MULHAB	30,968.5760	7,139.67274	5
MULRIMM	2,294,906.3040	1,581,807.26351	5
MULCART	3,207,943.7920	6,705,412.09049	5
RCCE	3,055,763.6520	1,738,700.58500	5
RCCOMM	986,727.2220	1,881,304.57909	5
RCASS	134,329.0000	32,612.34621	5
RCCV	264,156.7240	197,905.73408	5
RCSE	395,880.8600	112,655.19860	5
ARCG	235,987.2540	55,975.25828	5
RCPROF	194,065.7780	12,594.18060	5
BGALASS	757,764.2640	402,481.57426	5
VMARCH	1,245,029.7920	241,457.29888	5
VPER	299,245.8280	445,644.26463	5
BMACH	80,917.2600	34,184.07392	5
ENCH	1,065,933.0280	992,221.45132	5
MELEET	356,634.0660	77,204.86881	5
PSINF	36,375.5560	19,991.13217	5
ACECAT	689,474.6520	406,113.52763	5

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن معظم متوسطات المتغيرات معتبرة ونلاحظ أن أكبر قيمة للأخطار هي أخطار الإنفجارات والحرائق(**IERA**):**12,933,744.9560** ثم يليها المتغير أخطار السارقاتVMARCH ب:1,245,029.7920 ثم أخطار الحرائق (ENCH) أما بالنسبة للانحرافات المعيارية فنجد أن المتغير الأخطار الصناعية (RCPROF)، هو المتغير الذي يحمل أقل انحراف من بين كل المتغيرات و المقدر ب(12,594.18060) وفي المقابل نجد أن المتغير أخطار التجارية والحرفية(MULCART) يرافقه بأكبر قيمة للانحرافات المعيارية المحصل عليها والمقدر بـــ(6,705,412.09049) فهو المتغير المسئول عن تشتت المتغيرات المدروسة.

3_تحليل مصفوفة الارتباطات:

تعطي لنا مصفوفة الارتباطات قراءة مبدئية عن ارتباط المتغيرات فيما بينها أي اتجاه العلاقة (طردية) وشدة العلاقة (قوية، ضعيفة، متوسطة). كما تستخدم لتحديد أي المجموعات من المتغيرات تتجمع مع بعضها البعض، كما هو في المصفوفة التالية:

الجدول رقم (02): تحليل مصفوفة الارتباطات

Matrice de corrélation[a,b]

		IERA	MULRIND	MULHAB	MULRIMM	MULCART	RCCE	RCCOMM	RCASS	RCCV	RCSE	ARCG	RCPROF	BGALASS	VMARCH	VPER	BMACH	ENCH	MELEET	PSINF	ACECAT	ACECNAT
Corrélation	IERA	1.000	.251	.473	.452	.123	-.445	.616	.668	.276	-.360	.614	.838	-.222	.315	.662	-.038	.697	-.001	-.463	-.799	.262
	MULRIND	.251	1.000	-.579	.913	.395	-.325	.486	.600	.548	.711	.479	-.108	-.422	-.644	.487	.253	.256	-.744	-.846	.323	.813
	MULHAB	.473	-.579	1.000	-.213	-.671	-.391	.328	.162	-.554	-.874	.336	.848	-.274	.740	.353	-.701	.595	.302	.121	-.638	-.197
	MULRIMM	.452	.913	-.213	1.000	.070	-.627	.764	.800	.298	.437	.760	.252	-.713	-.419	.771	-.112	.611	-.786	-.975	.173	.924
	MULCART	.123	.395	-.671	.070	1.000	.382	-.232	.028	.724	.400	-.242	-.388	.586	-.245	-.230	.973	-.418	.225	-.015	-.117	-.043
	RCCE	-.445	-.325	-.391	-.627	.382	1.000	-.965	-.890	.485	.327	-.967	-.638	.884	-.363	-.949	.578	-.928	.279	.771	.032	-.789
	RCCOMM	.616	.486	.328	.764	-.232	-.965	1.000	.966	-.246	-.221	1.000	.683	-.847	.248	.998	-.449	.951	-.364	-.871	-.138	.837
	RCASS	.668	.600	.162	.800	.028	-.890	.966	1.000	-.062	-.126	.963	.602	-.712	.196	.964	-.202	.867	-.309	-.896	-.178	.845
	RCCV	.276	.548	-.554	.298	.724	.485	-.246	-.062	1.000	.639	-.254	-.256	.425	-.644	-.207	.724	-.338	-.265	-.120	-.149	-.024
	RCSE	-.360	.711	-.874	.437	.400	.327	-.221	-.126	.639	1.000	-.227	-.701	.031	-.970	-.226	.427	-.432	-.681	-.283	.658	.316
	ARCG	.614	.479	.336	.760	-.242	-.967	1.000	.963	-.254	-.227	1.000	.687	-.850	.253	.998	-.458	.953	-.363	-.868	-.138	.834
	RCPROF	.838	-.108	.848	.252	-.388	-.638	.683	.602	-.256	-.701	.687	1.000	-.452	.611	.717	-.524	.859	.082	-.333	-.734	.197
	BGALASS	-.222	-.422	-.274	-.713	.586	.884	-.847	-.712	.425	.031	-.850	-.452	1.000	.000	-.834	.735	-.813	.639	.789	-.264	-.830
	VMARCH	.315	-.644	.740	-.419	-.245	-.363	.248	.196	-.644	-.970	.253	.611	.000	1.000	.241	-.290	.398	.755	.239	-.595	-.246
	VPER	.662	.487	.353	.771	-.230	-.949	.998	.964	-.207	-.226	.998	.717	-.834	.241	1.000	-.447	.961	-.371	-.869	-.186	.819
	BMACH	-.038	.253	-.701	-.112	.973	.578	-.449	-.202	.724	.427	-.458	-.524	.735	-.290	-.447	1.000	-.610	.286	.188	-.066	-.232
	ENCH	.697	.256	.595	.611	-.418	-.928	.951	.867	-.338	-.432	.953	.859	-.813	.398	.961	-.610	1.000	-.263	-.717	-.328	.652
	MELEET	-.001	-.744	.302	-.786	.225	.279	-.364	-.309	-.265	-.681	-.363	.082	.639	.755	-.371	.286	-.263	1.000	.683	-.518	-.683
	PSINF	-.463	-.846	.121	-.975	-.015	.771	-.871	-.896	-.120	-.283	-.868	-.333	.789	.239	-.869	.188	-.717	.683	1.000	-.154	-.972
	ACECAT	-.799	.323	-.638	.173	-.117	.032	-.138	-.178	-.149	.658	-.138	-.734	-.264	-.595	-.186	-.066	-.328	-.518	-.154	1.000	.348
	ACECNAT	.262	.813	-.197	.924	-.043	-.789	.837	.845	-.024	.316	.834	.197	-.830	-.246	.819	-.232	.652	-.683	-.972	.348	1.000

a. Déterminant = ,000

b. Cette matrice n'est pas définie positive.

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج spss

من خلال فحصنا لمصفوفة الارتباط السابقة نستنتج ما يلي:

- أنه توجد علاقة موجبة بين معظم المتغيرات مما يفسر أن هناك ارتباط طردي بين المتغيرات، غير أننا لاحظنا أن هناك علاقات سالبة بين المتغيرات مما يدل على وجود ارتباط سالب بينهم. كما تظهر لنا في آخر المصفوفة قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.384) ومنه نقول لا يوجد شكل التعدد الخطي للمتغيرات.

بالإضافة إلى أن مصفوفة الارتباط هي ليست مصفوفة الوحدة فهي أقل من مستوى المعنوية5%

_ التباين الكلي المفسر:

الجدول رقم(3):يمثل التباين الكلي المفسر:

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	10.471	49.861	49.861	10.471	49.861	49.861
2	6.283	29.920	79.781	6.283	29.920	79.781
3	3.045	14.498	94.279	3.045	14.498	94.279
4	1.201	5.721	100.000	1.201	5.721	100.000
5	5.489E-16	2.614E-15	100.000			
6	4.309E-16	2.052E-15	100.000			
7	3.857E-16	1.837E-15	100.000			
8	2.558E-16	1.218E-15	100.000			
9	2.068E-16	9.846E-16	100.000			
10	1.759E-16	8.377E-16	100.000			
11	1.130E-16	5.379E-16	100.000			
12	8.338E-17	3.971E-16	100.000			
13	1.511E-17	7.193E-17	100.000			
14	-4.245E-17	-2.021E-16	100.000			
15	-7.257E-17	-3.456E-16	100.000			
16	-9.715E-17	-4.626E-16	100.000			
17	-1.502E-16	-7.150E-16	100.000			
18	-2.408E-16	-1.146E-15	100.000			
19	-2.887E-16	-1.375E-15	100.000			
20	-3.595E-16	-1.712E-15	100.000			
21	-6.233E-16	-2.968E-15	100.000			

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج spss

من خلال هذا الجدول رقم (3) نجد أن العمود الأول يضم كل المتغيرات و هي مساوية لاحتمال عدد العوامل إلا أننا نجد أن عدد العوامل المشكلة في آخر المطاف هو أربعة عوامل.إن هذا الجدول يضم قيم تباين كل عامل و التباين المتراكم بالإضافة إلى التباينات الموزعة قبل التدبير و بعده، حيث نجد أن العامل الأول يضمن دوما أكبر تباين مقارنة بالعوامل الأخرى.

الجدول رقم: 4 مصفوفة المكونات

Matrice des composantes[a]

	Composante			
	1	2	3	4
IERA	.612	-.210	.706	-.288
MULRIND	.480	.856	.192	-.004
MULHAB	.370	-.878	-.035	-.302
MULRIMM	.781	.607	.098	-.113
MULCART	-.326	.480	.739	.343
RCCE	-.952	.125	.130	-.248
RCCOMM	.990	-.002	.066	.126
RCASS	.930	.120	.267	.222
RCCV	-.242	.632	.636	-.372
RCSE	-.197	.965	-.109	-.137
ARCG	.991	-.009	.059	.123
RCPROF	.704	-.588	.293	-.269
BGALASS	-.890	-.094	.444	.037
VMARCH	.191	-.895	.165	.367
VPER	.992	-.011	.103	.068
BMACH	-.533	.449	.658	.287
ENCH	.964	-.254	.053	-.059
MELEET	-.448	-.696	.357	.433
PSINF	-.870	-.485	-.067	-.049
ACECAT	-.123	.613	-.734	.266
ACECNAT	.829	.511	-.115	.196

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 4 composantes extraites.

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ:

تتضمن مصفوفة المكونات تشبعات غير المدورة والتي ترتبط بين المتغير (السطر) والمكون (العمود)، وهي تعتبر المركزي لتحليل المكونات الأساسية .

نلاحظ من الجدول أن المتغيرات ارتباطاتها قوية سواء تعلق بالموجب أو السالب، ومعظم هذه الارتباطات تنتمي إلى المركب الأول والثاني والثالث أما المركب الرابع فارتباطاته ضعيفة.

الشكل رقم 04: منحنى القيم الذاتية

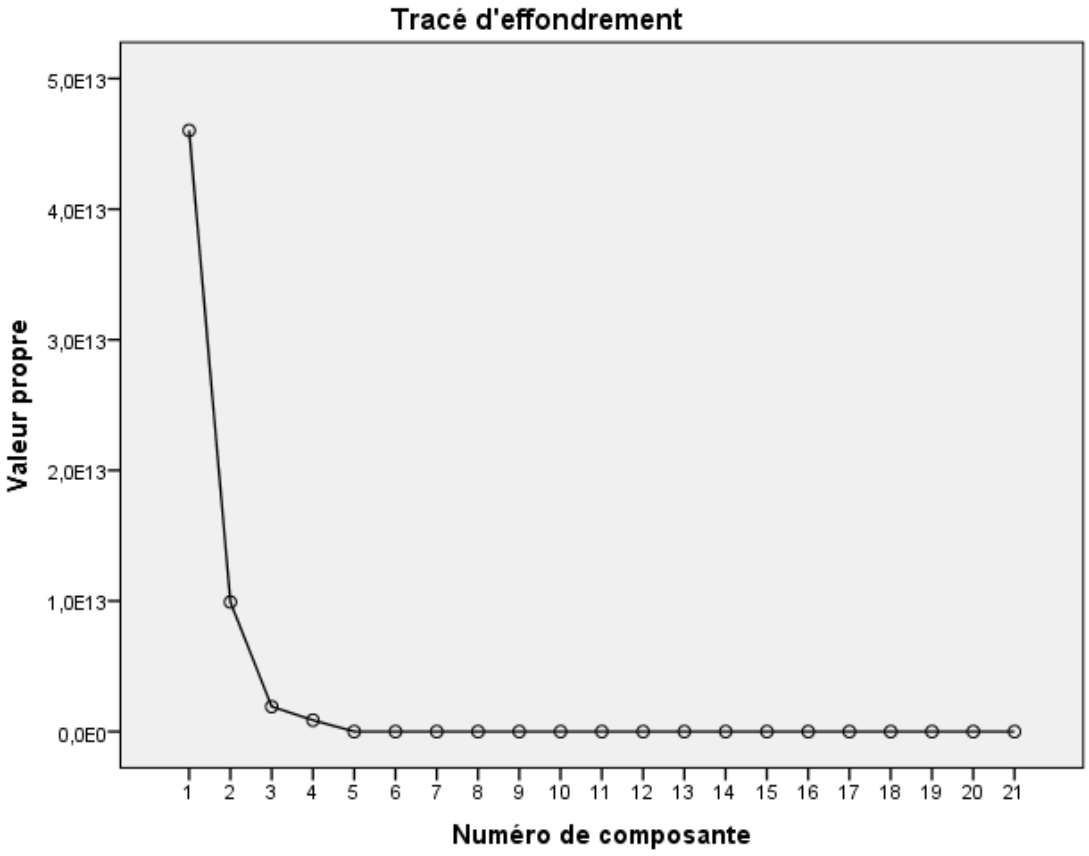

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج spss

يمثل المحنى البياني الجذور المميزة على المحور السيني الصاعد المقابل للمكونات الممثلة على المحور الرئيسين، ومن المعاينة للشكل يمكن ملاحظة أن المنحنى الذي يصل بين النقاط بدأ بالانخفاض الى اتخذ وضعا أفقيا تقريبا، حيث يأخذ المنحنى لشكل الكوع بعد المكون الأول مما يعني كل مكون تال يفسر كميات أقل فأقل من التباين الكلي .

الجدول رقم: 5 التباين الكلي المفسر

Variance totale expliquée

Composante		Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
		Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
Brute	1	46028324781195.700	78.370	78.370	10066181052877.300	17.139	17.139
	2	9920850328470.360	16.892	95.261	45882994056788.800	78.122	95.261
Echelonné	1	4.626	22.030	22.030	9.111	43.386	43.386
	2	9.436	44.934	66.964	4.951	23.578	66.964

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج spss

حسب الجدول رقم (5) نحصل على متكونين، أما الباقي فقد تم استبعادهما لأن قيمتهما أقل من الواحد، وقيمة هذا المميز هو 17.139، كما يجب الاشارة الى أن مجموع جذور المكونات المميزة للمتغيرات يساوي اثنان، أما العمود الذي يحتوي على النسبة المئوية للتباين يظم مل يفسره كل مكون من التباين الكلي، فعلى سبيل المثال يفسر العامل الأول 17.139 من التباين الكلي للمتغيرات المتشبعة أما فيما يخص النسبة المئوية المتجمعة الصاعدة والذي يمثل مجموع التبان المفسر لكل المكونات هو نفسه القيمة التراكمية المتجمعة الصاعدة المقابلة للمكون الاخير، ومن خلال الجدول يفسر المكون الاول 17.139 أما المكون الثاني فيمثل 78.122 من التباين الكلي .

الجدول رقم 6: مصفوفة المكونات

Rotation de la matrice des composantes[a]

	Brute		Echelonné	
	Composante		Composante	
	1	2	1	2
IERA	1288634.729	76620.002	.753	.045
MULRIND	75506.943	37461.716	.652	.324
MULHAB	950.893	-4911.075	.133	-.688
MULRIMM	1313601.872	-36818.409	.830	-.023
MULCART	768732.000	6660262.122	.115	.993
RCCE	-1412226.619	840552.881	-.812	.483
RCCOMM	1747946.957	-646124.392	.929	-.343
RCASS	32137.440	-2875.489	.985	-.088
RCCV	18491.492	144261.229	.093	.729
RCSE	-7781.424	46526.976	-.069	.413
ARCG	51817.677	-19747.241	.926	-.353
RCPROF	7727.481	-5749.399	.614	-.457
BGALASS	-257608.672	268439.563	-.640	.667
VMARCH	30018.835	-64346.279	.124	-.266
VPER	417793.222	-151855.368	.938	-.341
BMACH	-3905.134	33956.146	-.114	.993
ENCH	829750.698	-512703.356	.836	-.517
MELEET	-25784.792	20049.312	-.334	.260
PSINF	-17929.522	1781.873	-.897	.089
ACECAT	-104901.754	-38884.906	-.258	-.096
ACECNAT	295315.484	-51384.442	.811	-.141

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج spss

من فحص تتضمن مصفوفة المكونات تشبعات المكونات المدورة والتي ترتبط بين المتغير السطر والمكون العمود، وهي تعتبر المخرج المركزي لتحليل المكونات الأساسية.

نلاحظ من الجدول ان المتغيرات ارتباطاتها قوية سواء بالموجب والسالب .

الشكل الرقم 05: منحى القيم الذاتية

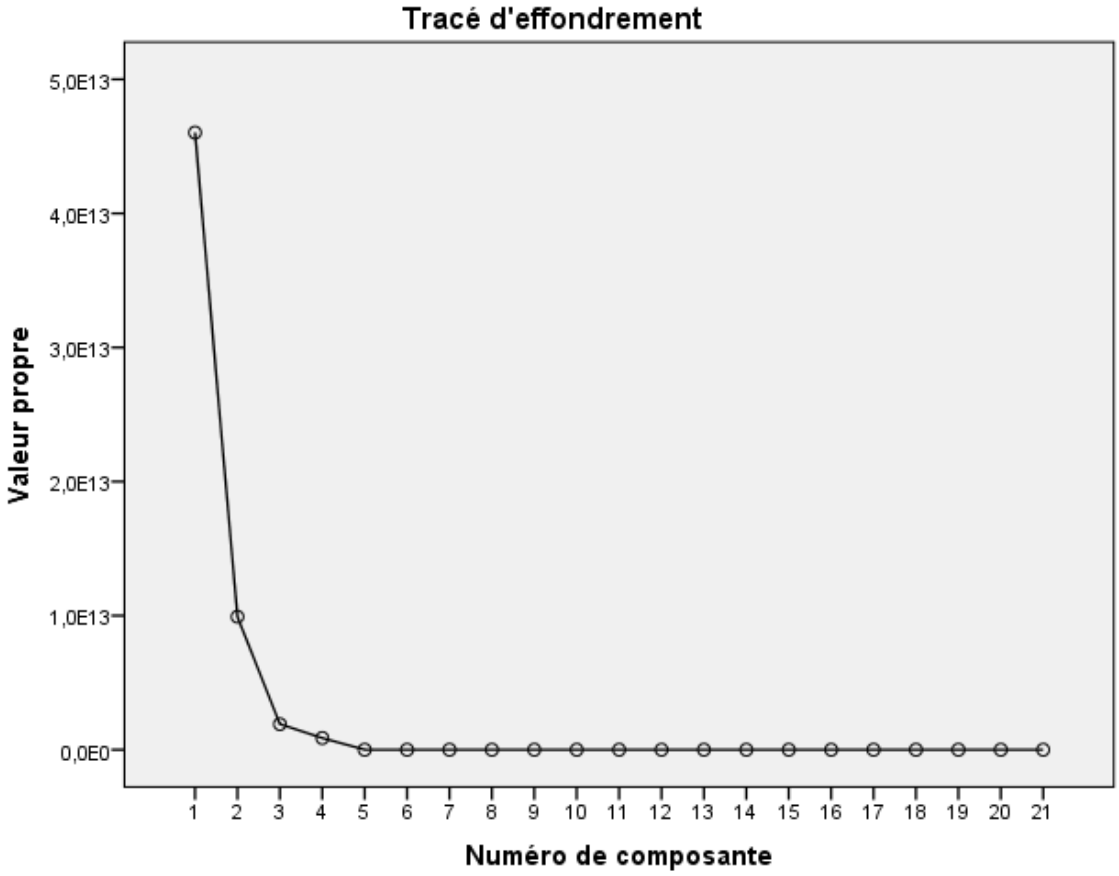

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج spss

يمثل المنحنى البياني الجذور المميزة على المحور السيني الصاعد المقابل للمكونات الممثلة على المحور الرئيسي، ومن المعاينة للشكل يمكن ملاحظة أن المنحنى الذي يصل بين النقاط بدأ بالانخفاض الى أن اتخذ وضعا أفقيا تقريبا ، كما يأخذ المنحنى لشكل الكوع بعد المكون الأول مما يعني أن كل مكون تال يفسر كميات أقل فأقل من التباين الكلي .

الشكل رقم 06: سحابة النقاط

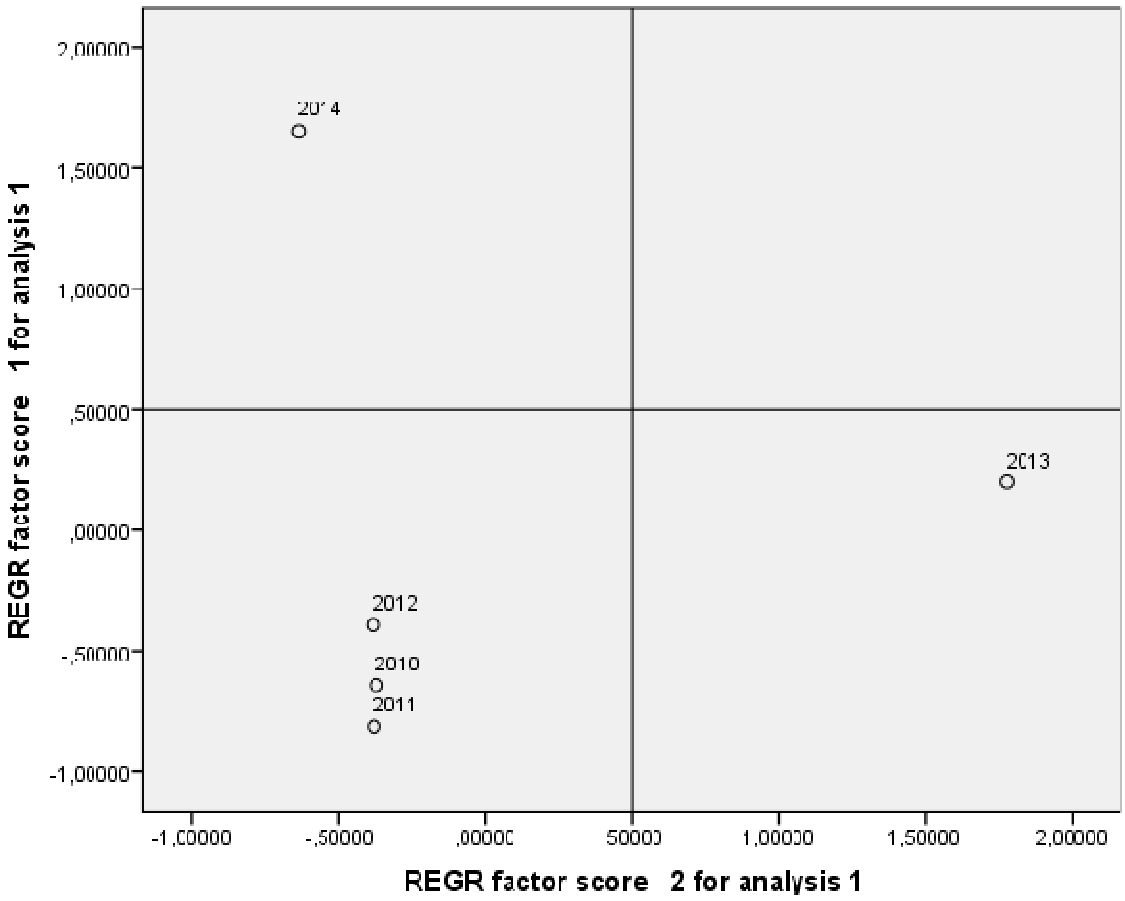

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج spss

بالنسبة للعامل الأول نلاحظ أن هذه المتغيرات أنها ممثلة جيدا في سنة 2013 بحيث أنها ذات ارتباط قوي فيما بينها.

بالنسبة للعامل الثاني نلاحظ أنه في سنة 2014 تمثيل متغيرات المكون الثاني ذات علاقة متوسطة فيما بينها أما سنوات 2012،2011،2010 ذات علاقة اتجاه سالب.

المطلب الثاني: التحليل بطريقة المركبات الأساسية في الشركة الوطنية للتأمين وكالة SAA

1- التعريف بالمتغيرات الدراسة

-تأمينات المعدات: (AUTOM)

-تأمينات أخطار الجسمية :(AUTOC)

-تأمينات أخطار المهنية: (BRPPROF)

- أخطار الصناعية: (BRIND)

- أخطار الفلاحية : (BRAGR)

- أخطار النقل (BASSTRAN)

- تامينات أخطار على الأشخاص: (BASSPER)

2: تحليل نتائج تطبيق طريقة ACP:

من أجل تحليل إحصائي أكثر عمقا للأخطار قمنا بتطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية باستخدام برنامج SPSS، واتبعنا الخطوات التالية:

1_تحليل نتائج ACP على الأخطار.

2_تحليل مصفوفة معاملات الارتباط الخطي.

3_تحليل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات.

الجدول رقم (07): تبين المتوسطات والانحرافات

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم العينة
AUTOM	1 690,0000	2 544,61617	15
AUTOC	6 426,6667	4 975,86556	15
BRPPROF	243 762,2000	122 841,28629	15
BRIND	607 469,7333	302 235,80872	15
BRAGR	9 872,0000	19 936,69381	15
BASSTRAN	15 797,0000	12 542,24016	15
BASSPER	20 715,7333	21 615,30295	15

المصدر. من إعداد الطالبة بناء مستخرجات الطالبة spss

من خلال الجدول رقم (7)نلاحظ أن :

معظم متوسطات المتغيرات معتبرة و نلاحظ أن أكبر قيمة الأخطار هي أي أخطار الصناعية (BRIND) بـــ:607.469,7333 ثم يليها المتغير أخطار المهنية BRPPROf بـــ: 243.762,2000 ثم تأمينات أخطار على الأشخاص BASSPER ثم يليه

على التوالي: أخطار النقل BASSTRAN ثم أخطار الفلاحية BRAGR وتأمينات أخطار الجسمية AUTOC و أخطار المعدات AUTOM

أما بالنسبة للانحرافات المعيارية فنجد أن المتغير(AUTOM) أي أخطار المعدات، هو المتغير الذي يحمل أقل انحراف من بين كل المتغيرات و المقدر ب(2.544,61617) وفي المقابل نجد أن المتغير BRIND (أخطار الصناعية) يرافقه بأكبر قيمة للانحرافات المعيارية المحصل عليها و المقدر ب(302.235,80872) فهو المتغير المسئول عن تشتت المتغيرات

-تحليل مصفوفة الارتباطات:

تعطي لنا مصفوفة الارتباطات قراءة مبدئية عن ارتباط المتغيرات فيما بينها أي اتجاه العلاقة (طردية) وشدة العلاقة (قوية، ضعيفة، متوسطة).كما تستخدم لتحديد أي المجموعات من المتغيرات تتجمع مع بعضها البعض، كما هو في المصفوفة التالية:

هي مصفوفة مربعة ويساوى عدد الأعمدة 7على7ل لقيم عناصر قطرها الرئيسي هو الواحد الصحيح ويمثل الجزاء الموجود أعلى القطر الرئيسي الموجود أسفله، ويتضح لنا من المصفوفة الارتباط أن عدد معاملات الارتباط 21 والدالة إحصائية 7منها

الجدول رقم (08): مصفوفة الارتباط

	AUTOM	AUTOC	BRPPROF	BRIND	BRAGR	BASSTRAN	BASSPER
AUTOM	**1,000**	**-,064**	**-,168**	**,076**	**-,176**	**,557**	**,074**
AUTOC	**-,064**	**1,000**	**,670**	**,482**	**,284**	**,507**	**,205**
BRPPROF	**-,168**	**,670**	**1,000**	**,591**	**,351**	**,312**	**,274**
BRIND	**,076**	**,482**	**,591**	**1,000**	**,067**	**,651**	**,766**
BRAGR	**-,176**	**,284**	**,351**	**,067**	**1,000**	**,009**	**,184**
BASSTRAN	**,557**	**,507**	**,312**	**,651**	**,009**	**1,000**	**,531**
BASSPER	**,074**	**,205**	**,274**	**,766**	**,184**	**,531**	**1,000**
AUTOM	**1,000**	**-,064**	**-,168**	**,076**	**-,176**	**,557**	**,074**

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات spss

من خلال فحصنا لمصفوفة الارتباط السابقة نستنتج ما يلي:

-أنه توجد علاقة موجبة بين معظم المتغيرات مما يفسر أن هناك ارتباط طردي بين المتغيرات، غير أننا لاحظنا أن هناك علاقة سالبة بين المتغيرات BRPPROF وAUTOM ،AUTOC وAUTOM ،BRAGR وAUTOM ، مما يدل على وجود ارتباط سالب بينهما. كما تظهر لنا في آخر المصفوفة قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.557) ومنه نقول لا يوجد شكل التعدد الخطي للمتغيرات.

بالإضافة إلى أن مصفوفة الارتباط هي ليست مصفوفة الوحدة فهي أقل من مستوى المعنوية5%.

-اختبار كايز مايرولكن ((KMO) اختبار كفاية حجم العينة و مصفوفة الوحدة:

_ **اختبار كفاية حجم العينة:يجب أن تكون** درجة تجانس العينة كافية و تتراوح قيمة هذا المقياس بين(0 و1)، فكلما اقترب من الواحد دل على كفاية حجم العينات المأخوذة.

من خلال مصفوفة الارتباط السابقة وبالنظر إلى رقم القطر الذي تعبر عن مدى كفاية حجم العينة للمتغير والتي تقبل لما تكون القيمة تفوق 50% والذي يكون أقل يحذف من النموذج. نجد أن المتغيرات BRAGRو **BASSTRAN**وAUTOM أقل من 50% وبالتالي نحذف هذه المتغيرات.

الجدول رقم (09): اختبار كفاية حجم العينة

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		**,548**
Test de sphéricité de Bartlett	**Khi-deux approx.**	**44,105**
	Ddl	**21**
	Signification	**,002**

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات SPSS

أما فيما يخص اختبار بار تليت الذي يختبر فرصة العدم القائلة بأن مصفوفة الارتباط غير مختلفة عن مصفوفة، نلاحظ أن اختبار بارتليت الدال إحصائيا وذلك لأن مستوى المعنوية أقل 0.05

- **مصفوفة كفاية حجم العينة للمتغيرات:**

- **جدول رقم (10)** : مصفوفة كفاية حجم العينة للمتغيرات.

		AUTOM	AUTOC	BRPPROF	BRIND	BRAGR	BASSTRAN	BASSPER
Covariance anti-image	AUTOM	,426	,151	,006	,038	,002	-,220	,062
	AUTOC	,151	,352	-,142	-,003	-,086	-,154	,085
	BRPPROF	,006	-,142	,342	-,137	-,169	,046	,094
	BRIND	,038	-,003	-,137	,176	,134	-,060	-,155
	BRAGR	,002	-,086	-,169	,134	,690	,024	-,182
	BASSTRAN	-,220	-,154	,046	-,060	,024	,213	-,053
	BASSPER	,062	,085	,094	-,155	-,182	-,053	,283
Corrélation anti-image	AUTOM	,343[a]	,390	,015	,137	,003	-,731	,179
	AUTOC	,390	,590[a]	-,409	-,011	-,174	-,563	,271
	BRPPROF	,015	-,409	,609[a]	-,558	-,349	,170	,303
	BRIND	,137	-,011	-,558	,603[a]	,385	-,310	-,693
	BRAGR	,003	-,174	-,349	,385	,366[a]	,062	-,411
	BASSTRAN	-,731	-,563	,170	-,310	,062	,572[a]	-,214
	BASSPER	,179	,271	,303	-,693	-,411	-,214	,535[a]

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات على spss

من خلال هذه المصفوفة نوعية التمثيل بالنظر إلى قيم القطر التي تعبر عن مدى كفاية حجم العينة التي تقبل لما تكون القيمة تفوق 50% والذي يكون اقل من ذلك يحذف من النموذج نجد إن المتغيرات المرشحة للحذف هي AUTOMو BRAGR .

التباين الكلي المفسر:

الجدول رقم (11): جدول التباين الكلي المفسر

المكونات	القيم الذاتية الأولية			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	3,106	44,371	44,371	3,106	44,371	44,371
2	1,610	22,995	67,366	1,610	22,995	67,366
3	,905	12,934	80,300			
4	,794	11,341	91,641			
5	,351	5,020	96,661			
6	,129	1,847	98,507			
7	,105	1,493	100,000			

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات spss

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن العمود الذي يحتوي على الجذور المميزة و التي تحدد أي العوامل تبقي في التحليل بحسب هذا المحك فإن العوامل تبقى التى تقابلها جذور مميزة أقل من الواحد.

-حسب الجدول نحصل متكونين أما الباقي فتتم استبعادها لأن قيمتها من الواحد وقيمة هذين المميز هي 3.106 و1.610 كما يجدر الإشارة أن مجموع جذور المكونات المميزة للمتغيرة يساوي 7 ، أما العمود الذي يحتوي على النسبة المئوية للتباين يضم ما يفسر كل مكون من التباين الكلي فعلى سبيل المثال يفسر العامل الأول 44.371و العامل الثاني 22.995 من التباين الكلي للمتغيرات الشبعة، أما فيما يخص النسبة المئوية المجتعمة الصاعدة و الذي مجموع التباين العوامل السابقة محتمة حيث يلاحظ أن مجموع النسب المئوية للتباين الكلي المفسر لكل المكونات هو نفسه القيمة المتراكمة المجتمعة الصاعدة المقابلة للمكون الأخير ،ومن خلال الجذور يفسر المكون الأول 44.371 وأما المكون الثاني 67.33 من التباين.

الجدول رقم (12): مصفوفة المكونات

	المكون	
	1	2
AUTOM	,159	,819
AUTOC	,730	-,309
BRPPROF	,729	-,465
BRIND	,891	,100
BRAGR	,301	-,577
BASSTRAN	,784	,503
BASSPER	,720	,174

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات spss

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن:

تتضمن مصفوفة المكونات غير المدورة والتي ترتبط بين المتغير السطر والمكون العمود، وهي تعتبر المخرج المركزي لتحليل المكونات الأساسية .

نلاحظ من الجدول أن المتغيرات إرتباطتها قوية.

الشكل رقم 07: منحنى القيم الذاتية

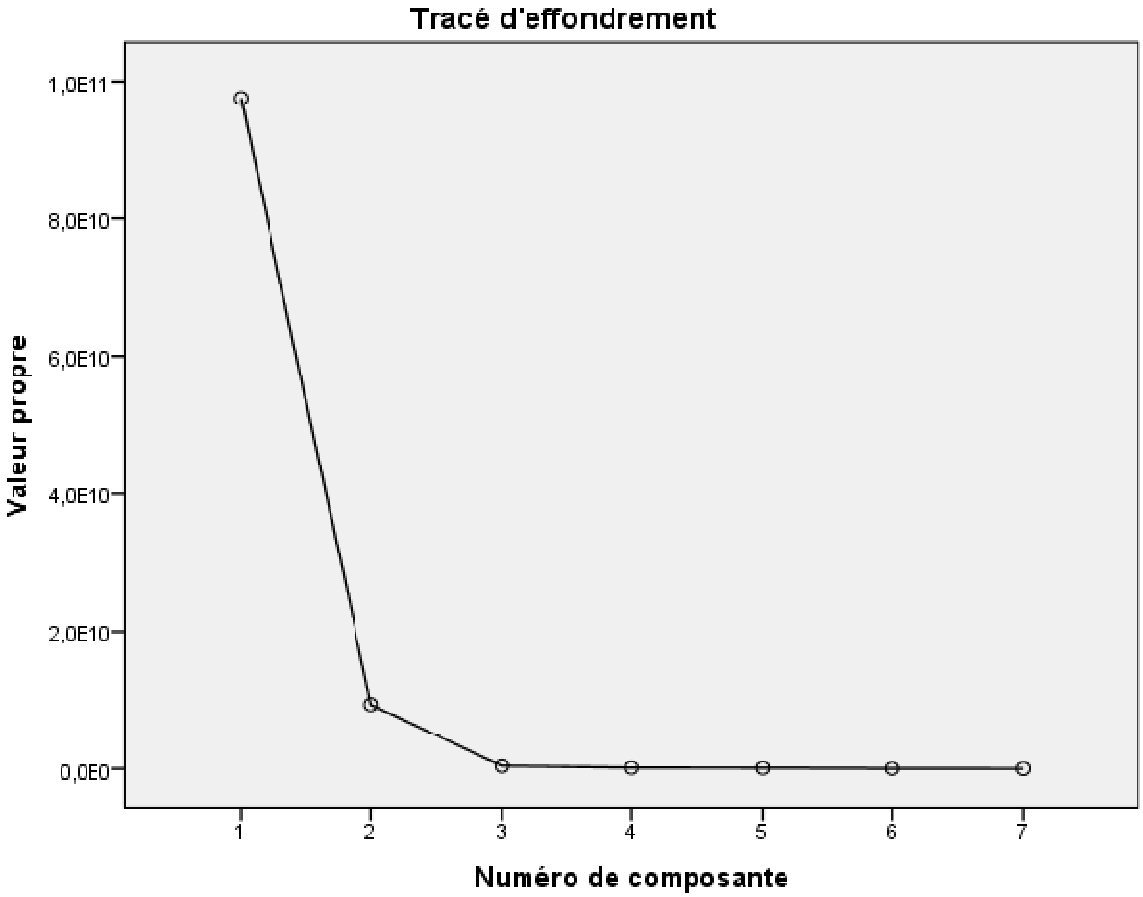

يمثل المنحى البياني الجذور المميزة على الجذور المميزة على المحور النسبي الصاعد المقابل للمكونات الممثلة على المحور الرئيسي ،ومن المعاينة للشكل يمكن ملاحظة أن المنحى الذي يصل بين المكون الأول مما يعني أن كل مكون يفسر كميات أقل فأقل من التباين الكل

- تحليل نتائج تطبيق طريقة ACP:

جدول رقم (13): يبين المتوسطات والانحرافات

	المتوسط	الانحراف المعياري	حجم العينة
AUTOC	6,426.6667	4,975.86556	15
BRPPROF	243,762.2000	122,841.28629	15
BRIND	607,469.7333	302,235.80872	15
BASSPER	20,715.7333	21,615.30295	15

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات spss

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن:

معظم متوسطات المتغيرات معتبرة و نلاحظ أن أكبر قيمة للأخطار هي BRIND أي أخطار الصناعية على بـــ:607.469,7333 ثم يليها المتغير BRPPROf (أخطار المهنية) بـــ 243.762,2000 ثم BASSPER ثم يليه AUTOC.

أما بالنسبة للانحرافات المعيارية فنجد أن المتغير(AUTOC) أي أخطار المعدات، هو المتغير الذي يحمل أقل انحراف من بين كل المتغيرات و المقدر ب 4.97586556 وفي المقابل نجد أن المتغير BRIND (أخطار الصناعية) يرافقه بأكبر قيمة للانحرافات المعيارية المحصل عليها والمقدر بـــ302.235,80872 فهو المتغير المسئول عن تشتت المتغيرات المدروسة.

_تحليل مصفوفة الارتباطات:

تعطي لنا مصفوفة الارتباطات قراءة مبدئية عن ارتباط المتغيرات فيما بينها أي اتجاه العلاقة (طردية) وشدة العلاقة (قوية، ضعيفة، متوسطة).كما تستخدم لتحديد أي المجموعات من المتغيرات تتجمع مع بعضها البعض، كما هو في المصفوفة التالية:

هي مصفوفة مربعة ويساوى عدد الأعمدة 4على4 لقيم عناصر قطرها الرئيسي هو الواحد الصحيح ويمثل الجزاء الموجود أعلى القطر الرئيسي الموجود أسفله ، ويتضح لنا من المصفوفة الارتباط أن عدد معاملات الارتباط 6 والدالة إحصائية

جدول رقم (14) مصفوفة الارتباط

	AUTOC	BRPPROF	BRIND	BASSPER
AUTOC	**1.000**	**.670**	**.482**	**.205**
BRPPROF	**.670**	**1.000**	**.591**	**.274**
BRIND	**.482**	**.591**	**1.000**	**.766**
BASSPER	**.205**	**.274**	**.766**	**1.000**

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات spss

من خلال فحصنا لمصفوفة الارتباط السابقة نستنتج ما يلي:

-أنه توجد علاقة موجبة بين كل المتغيرات مما يفسر أن هناك ارتباط طردي بين كل المتغيرات. كما تظهر لنا في آخر المصفوفة قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.776) ومنه نقول لا يوجد شكل التعدد الخطي للمتغيرات.

بالإضافة إلى أن مصفوفة الارتباط هي ليست مصفوفة الوحدة فهي أقل من مستوى المعنوية 5 %.

-اختبار كايز ماير ولكن((KMO) اختبار كفاية حجم العينة و مصفوفة الوحدة:

- **اختبار كفاية حجم العينة:يجب أن تكون** درجة تجانس العينة كافية و تتراوح قيمة هذا المقياس بين(0 و1)، فكلما اقترب من الواحد دل على كفاية حجم العينات المأخوذة.

من خلال مصفوفة الارتباط السابقة و بالنظر إلى رقم القطر الذي تعبر عن مدى كفاية حجم العينة للمتغير و التي تقبل لما تكون القيمة تفوق 50% والذي يكون أقل يحذف من النموذج. نجد أن كل المتغيرات أكبر من 50% وبالتالي لا نحذف أي متغير.

الجدول (15): اختبار كفاية حجم العينة

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		**601.**
Test de sphéricité de Bartlett	**Khi-deux approx.**	**24.521**
	Ddl	**6**
	Signification	**.000**

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات spss

وبالنظر إلى الجدول التالي الذي يمثل جدول اختبار حجم العينة نجد أن قيمة اختبار KMO بلغت 60.1% مما يدل على كفاية حجم العينة.

أما فيما يخص اختبار بار تليت الذي يختبر فرصة العدم القائلة بأن مصفوفة الارتباط غير مختلفة عن مصفوفة ،نلاحظ أن اختبار بارتليت الدال إحصائيا وذلك لأن مستوى المعنوية أقل 0.05 أي 5

- **مصفوفة كفاية حجم العينة للمتغيرات**

الجدول رقم (16): مصفوفة كفاية حجم العينة للمتغيرات

		AUTOC	BRPPROF	BRIND	BASSPER
Covariance anti-image	AUTOC	.530	-.237	-.070	.058
	BRPPROF	-.237	.434	-.141	.091
	BRIND	-.070	-.141	.247	-.233
	BASSPER	.058	.091	-.233	.358
Corrélation anti-image	AUTOC	,707[a]	-.495	-.192	.132
	BRPPROF	-.495	,644[a]	-.430	.230
	BRIND	-.192	-.430	,583[a]	-.783
	BASSPER	.132	.230	-.783	,508[a]

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات spss

من خلال هذه المصفوفة نوعية التمثيل بالنظر إلى قيم القطر التي تعبر عن مدى كفاية حجم العينة التي تقبل لما تكون القيمة تفوق 50% والذي يكون اقل من ذلك يحذف من النموذج نجد أن كل المتغيرات مقبولة وبالتالي لا يتم الحذف

تباين الكلي المفسر:

الجدول رقم (17): مصفوفة التباين الكلي

المكونات	القيم الذاتية الأولية			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	97468419555.418	91.153	91.153	97468419555.418	91.153	91.153
2	9277522045.366	8.676	99.829			
3	169398005.343	.158	99.988			
4	13106645.701	.012	100.000			

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات spss

من خلال هذا الجدول نجد أن العمود الأول يضم كل المتغيرات وهي مساوية لاحتمال عدد العوامل إلا أننا نجد أن عدد العوامل المشكلة في آخر المطاف هو عامل واحد.إن هذا الجدول يضم قيم تباين كل عامل والتباين المتراكم بالإضافة إلى التباينات الموزعة قبل التدوير وبعده، حيث نجد أن العامل الأول يضمن دوما أكبر تباين مقارنة بالعوامل

الأخرى توزيع مساهمات المتغيرات في العوامل بعد التدوير وجد عامل الأول بنسبة **91.153**

الجدول رقم (18): مصفوفة المكونات

	المكون	
	1	1
AUTOC	2581.772	.519
BRPPROF	80337.244	.654
BRIND	301242.504	.997
BASSPER	16144.201	.747

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات spss

من خلال الجدول نلاحظ أن: العامل الأول يضم كل المتغيرات.

تتضمن مصفوفة المكونات المدورة والتي ترتبط بين المتغير السطر والمكون العمود ، وهي تعتبر المخرج المركزي لتحليل المكونات الأساسية .

نلاحظ من الجدول أن جميع المتغيرات ارتباطاتها قوية.

الشكل رقم (08): منحنى القيم الذاتية

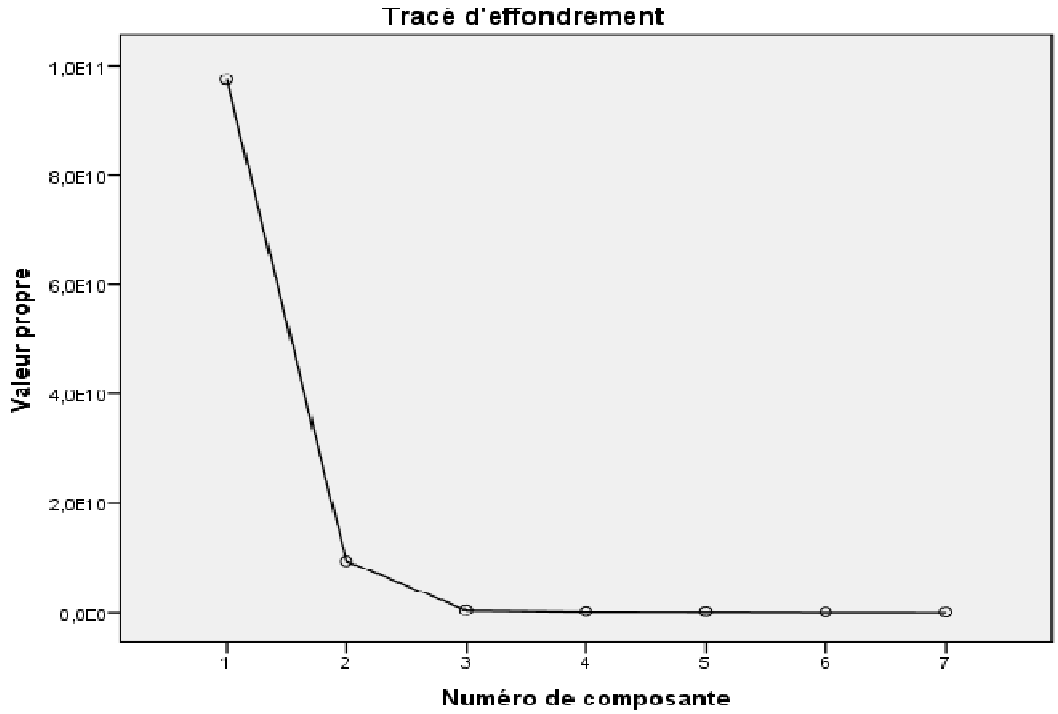

المصدر:من إعداد الطالبة بناء مستخرجات spss

يمثل المنحى البياني الجذور المميزة على الجذور المميزة على المحور النسبي الصاعد المقابل للمكونات الممثلة على المحور الرئيسي ،ومن المعاينة للشكل يمكن ملاحظة أن المنحى الذي يصل بين المكون الأول مما يعني أن كل مكون يفسر كميات أقل فأقل من التباين الكلي.

خلاصة الفصل الثالث

حاولنا في هذا الفصل الإجابة على الفرضية من خلال محاولة دراسة إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين لوكالتين بالمسيلة، من خلال التعرف على منهجية القياس المتبعة، حيث تم تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها، و الطريقة المتبعة للقياس SPSS، وحاولنا تطبيق ما توصلنا إليه من نتائج لتحديد إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين، باستعمالنا التحليل ألعاملي بطريقة المركبات الأساسية وتوصلنا والى ما يلي :

- التامين على الأخطار الصناعية من اكبر المتغيرات المؤمن عليها من خلال جدول المتوسطات والانحرافات (وكالة SAA)
- التأمين على الأخطار الصناعية وأخطار الحرائق والإنفجارات من اكبر المتغيرات المؤمن عليها من خلال جدول المتوسطات والانحرافات (وكالة LA CAAR).
- معامل التحديد التي بلغت (0.776) ومنه نقول لا يوجد شكل التعدد الخطي للمتغيرات (وكالة SAA) .
- معامل التحديد التي بلغت (0.557) ومنه نقول لا يوجد شكل التعدد الخطي للمتغيرات (وكالة SAA) .
- قيمة اختبار KMO بلغت 60.1% مما يدل على كفاية حجم العينة (وكالة SAA) .

من خلال دراستنا لإستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التامين لاحظنا أن التامين وسيلة تعمل على توزيع المخاطر المحتملة الناتجة عن أحداث مضرة بين مجموعة من الأفراد بدل أن يتحملها عبئها وحده وتتولى هذه العملية شركة التأمين التي تعمل على توفير الأمان كما تسعى إلى تحقيق الربح ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ظهرت وظيفة جديدة في المؤسسات وهي إدارة المخاطر عبارة عن منهج علمي يعمل على الكشف عن الخطر ومعرفة مسبباته حتى يتسنى لها التحكم أو تخفيض الأخطار، وبالتالي أصبحت إدارة المخاطر تعد من الإدارات ذات الأهمية الكبيرة في المؤسسات باعتبارها الأداة الوحيدة التي تكفل للمؤسسة عنصر البقاء والتطور المتواصل من خلال التبوء بالمستقبل عن طريق وضع خطة مستقبلية .

- بعد المعالجة لمختلف جوانب الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي و من خلال الدراسة التحليلية لإستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين للوكالتين في ولاية المسيلة SAA/LA CAAR توصلنا إلى :

-تتمثل الأخطار التي تقوم شركتي التامين بالتامين عليها في الأخطار الصناعية والأخطار المهنية وأخطار المعدات..الخ

-التامين على الأخطار الصناعية والمهنية أكثر المتغيرات يتم التامين عليها وذلك من خلال جدول الانحرافات والمتوسطات.

- المتغيرات الذاتية التي تؤثر على التأمين هي الأخطار الصناعية والمهنية.

-وجود ارتباط طردي بين كل المتغيرات الذاتية إذ قدر معامل التحديد0.557

مما يعنى وجود شكل تعداد الخطي للمتغيرات.

- حجم العينة في KMO بلغت 54.8% مما يدل على كفاية حجم العينة.

- قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.776) ومنه نقول لا يوجد شكل التعدد الخطي للمتغيرات.

اختبار صحة الفرضيات :

- إستراتيجية إدارة المخاطر هي عبارة عن القدرة على كشف المبكر لمسببات الخطر ومقدار شدته تم تحديد طبيعته ونوعه وبعدها يتم تقيمه وتحليله بناء على عدة طرق ليتم في الأخير معالجتها والسيطرة عليه وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

-تقوم شركات التأمين بدور تقدم الخدمات التأمينية إضافة إعادة الـــتأمين وكذا الاستثمار وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة.

- إستراتيجية إدارة المخاطر تتمثل في وضع خطة تحدد فيها مجموعة من الطرق التي تستعمل لمعالجة كل خطر يهدد شركات التأمين وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة

الاقتراحات:

-على الشركة تغير مختلف السلوكيات الخاطئة لدى الأفراد في كيفية التعامل مع المخاطر كونهم يعتقدون أن تخطيهم لخطر ما يمكنهم من تخطي أي خطر في المستقبل.

-نشر الوعي التأميني لدى مختلف الفئات عن طريق الحمالات الإشهارية.

-تكثيف استخدام إدارة المخاطر كوسيلة وأداة وأسلوب فعال لزيادة فعالية مؤسسات التأمين لإنتاج الأمان بمختلف أبعاده.

- العمل على إقامة آليات مستدامة ودائمة، بما في ذلك عقد المؤتمرات الوطنية والدولية، بهدف تسيير التبادل المستمر للخبرات و الدروس بشأن مختلف طرق إدارة المخاطر

- وفي الأخير مهما كانت الدراسات والنتائج المتوصل إليها فهي تحتمل الصحة والخطأ وأي تقصير في العمل من شأنه أن يعطي الحوافز لدراسات أكثر عمقا وتحليلا.

قائمة المراجع

I- الكتب:

1) إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، ج1، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

2) إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2006.

3) أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

4) أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

5) أسامة عزني سلام وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، عمان الأردن، 2007.

6) بوعلام طفياني، التأمينات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

7) ثائر مطلق محمد عياصرة، **النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

8) جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

9) حنفي عبد الغفار، سمية قرياقص، أسواق المار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

10)رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

11)سلامة عبد الله سلامة، الخطر التامين، الأصول العملية والعلمية، الطبعة الرابعة القاهرة، 1974.

12)السيد المقصود بيان وآخرون، المحاسبة في البنوك وشركات التأمين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

13)شريف محمد العمري ومحمد محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، الطبعة الأولى، السعودية، 2012

14)شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2012.

15)صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المال للمصارف التجارية، جدار اليازوري، عمان، الأردن، 2013.

16)طارق عبد العالي عماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

17)عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ في التأمين، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2012.

18)عز الدين صلاح، التأمين مبادئه وأنواعه، دار أمةٍ، عمان، الأردن، 2008

19)عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009

20)عيد احمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التامين، الأردن، 2011.

21)عيد أحمد أبو بكر، وليس إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

22)محمد حسين منصور، أحكام التأمين، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

23)مختار الهانست، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

24)مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين،دار الأمل للنشر والتوزيع،الأردن،2006

25)منير إبراهيم هندي، إدارة الأســواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.

26)منير إبراهيم هنيدي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشآت المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999

27)نعمات محمد مختار، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.

II - المذكرات والرسائل

28)باني مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

29)برغوثي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية 1995-2009، دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات SAA، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2014.

30)بوعكاز نوال، حدود الهندسة المالية في تفعيل إستراتيجيات التغطية المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

31)حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

32)حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

33)زينب ناجم، إكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.

34)طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخذا القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014.

35)عبد القادر عصماني، إدارة المخاطر في شركات التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006.

36)عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012.

37)كماسي محمد، دراسة تحليل سياسات الانفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970و2000، شهادة ماجستير في التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

38)معزوز سامية، قرار إعادة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006.

39)هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005.

III- المجلات والدراسات

40)بلعزوز بن علي، مجلة إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2009-2010.

VI-الندوات والملتقيات

41)بدر الدين قرشي مصطفى، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، التحويط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، 5-6 أفريل 2012.

42)عبدا لرشيد بن ديب وعبدا لقادر شلالي، مداخلة بعنوان مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات يومي 25-26 نوفمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008

43)عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

44)نوال بن عمارة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

الملخص :

الهدف من الدراسة معرفة إستراتيجية إدارة المخاطر في شركة التأمين لوكالتي saa وlacaar باستخدام التحليل العاملي (التحليل بمركبات أساسية حيث تم تقديم دراسة باستخدام نموذج spss توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر في شركات التأمين حيث يتم التأمين على أساس نوع الخطر،بالإضافة إلى وجود ارتباط طردي قوي بين متغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: خطر، المخاطر، إدارة المخاطر، استراتيجية إدارة المخاطر، التحليل العاملي

Summary:

The aim of the study to know risk management strategy in the insurance company to Okalta saa and lacaar using factor analysis(analysis of basic compounds where was presented the study using a form spss This study found the lack of a clear strategy for risk management in insurance companies where insurance on the basis of risk type،in addition to presence of extrusive strong correlation between the variables of study .

Key words: risk, risk management, risk management strategy, factor analysis